

The views of Ibn Abidah Al-Sabti (d.706 AH) and choices in grammar and morphology

آراء ابن عبيدة السبتي (ت 706 هـ) واختياراته النحوية والصرفية

Dr. Mahdi Husain Ali Dhib Mobaraki<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Assistant Professor of Arabic Morphology and Syntax, College of Sciences and Literature, King Khalid University, Sarat Abidah, Saudi Arabia

د. مهدي بن حسين بن علي ذيب مباركي<sup>1</sup>

<sup>1</sup>أستاذ النحو والصرف المساعد، كلية العلوم والآداب، جامعة الملك خالد، سراة عبيدة، المملكة العربية السعودية

Received: 25-04-2022

Accepted: 02-12-2022

تاريخ التقديم: 2022-04-25 تاريخ القبول: 2022-12-02

### الملخص

يتناول هذا البحث علماً من أعلام النحو في الأندلس في القرن السابع وبداية الثامن، وهو من نخبة الأندلس المغمورين، إذ لم يحظَ بنصيب من الظهور، ولم تسعفه الأيام بشيء من البروز والشهرة، غير أنه كان من علماء اللغة والنحو الأفاضل في تلك الحقبة، إنه أبو بكر محمد بن عبدالله بن عبيدة، الذي يُعدُّ من أجل تلاميذ ابن أبي الربيع وأعلمهم، ضرب بسهم وافر في علم النحو، وتلمذ عليه جل نخبة سبته، وكان من المساهمين في إثراء الدرس النحوي الأندلسي، ومن عباقرة النحو واللغة بعد ابن أبي الربيع، فشرح كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي وغيرهما، إلا أننا لم نقف على شيء من تلك المصنفات، فقد طوحتها يد الزمن، وعدت عليها عوادي الليالي والأيام، ولم يتبق لنا إلا ما تناقلته كتب النحو بعده، وما دونه تلاميذه عنه. وأما عن سير البحث، فقد تحدثت في التمهيد عن شخصية ابن عبيدة السبتي، فعرفت باسمه وكنيته ولقبه، وتحدثت عن شيوخه وتلاميذه، وصفاته وأخلاقه، ومكانته العلمية، وآثاره العلمية، ووفاته، ثم تناولت في مبحثين آراءه واختياراته وتوجيهاته في النحو واللغة (الصرف والأصوات)، وأخيراً ختمت البحث ملخصاً أهم النتائج.

**الكلمات المفتاحية:** ابن عبيدة، السبتي، نخبة سبته، الآراء النحوية، الآراء الصرفية، الاختيارات.

### Abstract

The research focuses on one of the prominent figures of grammar in Andalusia during the seventh and early eighth centuries, who hails from the lesser-known Al-Andalus. Despite not receiving much attention or gaining widespread fame during his time, he was nevertheless one of the remarkable linguists and grammarians of that era. His name was Abu Bakr Muhammad bin Abdullah bin Abeedah, who was a student of Ibn Abi al-Rabi' and counted among his most intelligent disciples. He made significant contributions to the field of grammar and had numerous students, especially among the grammarians of Ceuta. He played a role in enriching the Andalusian grammatical tradition and was considered one of the brilliant minds in grammar and language after Ibn Abi al-Rabee. He provided explanations for Sibawayh's book, Jumal Al-Zajjaji, and other works, but unfortunately, many of these compilations have been lost to the passage of time. We can only rely on what has been transmitted through grammar books written by his students and subsequent scholars. In the introduction of the research, I discussed the personality of Abu Bakr bin Abeedah Al-Sabti, providing details about his name, lineage, predecessors, students, personal qualities, scholarly status, and his passing. The research then delves into two sections, examining his grammatical and morphological perspectives, his choices and directions. Finally, the research concludes by summarizing the most significant findings.

**Keywords:** Ibn Abidah- Al-Sabti- Grammarians of Ceuta- grammatical opinions- morphological opinions- choices.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد شهدت بلاد الأندلس تألقاً في الدراسات النحوية، وظهر نخبة من علماء اللغة في القرن السابع الهجري أبدعوا في دراسة العربية، وكانت لهم جهود جبارة في الدراسات النحوية واللغوية، تركوا مؤلفاتٍ شهيرة أثرت النحو والصرف واللغة بأراءٍ مختلفة، تشهد لهم بعلو كعبهم، وغزارة علمهم، ولذلك دوّت شهرتهم في الآفاق، وسارت إليهم الركبان، وتركوا آثاراً واضحة في مصنفاتهم البديعة، أذكر منهم في هذا العصر - على سبيل المثال لا الحصر - ابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور، وابن الضائع، والأبدي، وابن أبي الربيع أستاذ نحاة سبته، وكان من خلفهم نحاة دوّخهم في الشهرة، لم يذع لهم صيت، ولم ينصفهم التاريخ، بل غمرهم الزمان، وطوت مصنفاتهم يد السنين، مع أنهم أسهموا في إثراء الدرس النحوي الأندلسي، وكانوا عوامل مؤثرة في ازدهار الدراسات النحوية والصرفية واللغوية هناك.

ومن هؤلاء النحاة المغمورين ابن عبيدة الأنصاري السبتي، المتوفى سنة 706 هـ، تلميذ ابن أبي الربيع وخليفته في النحو السبتي، فقد تصدر للإقراء والتدريس بسبته بعد وفاة ابن أبي الربيع. عاش ابن عبيدة في العصر الذهبي لتاريخ النحو الأندلسي، وفي أوج ازدهار حركة التصنيف والتأليف بمختلف العلوم، وقد أسهم في هذه الحركة العلمية، وأدلى بدلوه في التأليف، فكان له عدد من المصنفات التي عدت عليها عوادي الليالي والأيام، ولم يصل إلينا شيء من تصانيفه. وقد هيا الله له أن يخلد ذكره من جاء بعده، إذ نقل عنه جمع من نحاة الأندلس، وظهر في هذه النقول علمه ومكانته المرموقة التي كان يتمتع بها بين نحاة سبته خاصة، ونحاة الأندلس عموماً.

ولعل قضية البحث ومشكلته الرئيسة تكمن في كون ابن عبيدة عالماً مغموراً، له آراء متفرقة في كتب الأقدمين، لم تُستوفَ حقها من البحث والدراسة، وبناء على هذه المشكلة يمكن الإجابة عن هذا السؤال: ما هي آراء ابن عبيدة النحوية والصرفية؟ ويتفرع عن هذا السؤال ما يأتي:

- هل كان له آراء نحوية واختيارات خاصة تفرد بها عن غيره من النحويين؟ - ما قيمة تلك الآراء؟

- هل تأثر بغيره من النحويين؟

- كيف كان أثره فيمن بعده؟

- ما منزلة ابن عبيدة السبتي بين الأندلسيين؟

كل تلك التساؤلات سوف يُكشف عن إجاباتها في ثنايا هذا البحث. ويهدف الباحث إلى معرفة آراء ابن عبيدة السبتي النحوية والصرفية، وقيمتها بين المذاهب المختلفة.

وأما عن أهمية هذا البحث وسبب اختياره؛ فإن ابن عبيدة من أعلام علماء الأندلس المحترمين، وأئمة نحاة سبته الأفاضل، وله مكانة عالية بينهم، ومن ذلك أنني لم أجد دراسة استقصت تناول آرائه واختياراته وتوجيهاته استقصاء شاملاً، إلا أنني وقفت على بحث للدكتور عبدالله السديس بعنوان: (أبو بكر بن عبيدة الإشبيلي وآراؤه النحوية والتصريفية)، ومع جودة البحث المذكور، لم يتناول كل الآراء الخاصة بابن عبيدة، التي وردت في كتب أخرى، إذ اعتمد الدكتور السديس على ثلاثة مصادر فقط نقلت عن ابن عبيدة، وهي: شرح الجمل لابن الفخار، وشرح الخلاصة الألفية للشاطبي، وتقييد ابن لب على جمل الزجاجي، واكتفى بآرائه من تلك المصادر وحسب، ولكنه لم يضمن بحته آراءً واختياراتٍ أخرى لابن عبيدة جديرة بالبحث والدراسة من المصادر الأخرى، كإيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك لابن هانئ السبتي (ت 733 هـ)، وشرح ألفية ابن معطي للرعيبي (ت 779 هـ)، وعنوان الإفادة للراعي الغرناطي (ت 853 هـ)، فأردت أن أبرز هذه الشخصية إبرازاً يليق بمكانته العلمية، وإزاحة اللثام عن آرائه واختياراته التي لم تبحث، إنصافاً له واعترافاً بمكانته وفضله.

ثم إنني اطلعت على البحث المذكور للدكتور السديس، وقارنته ببحتي هذا، فوجدت بينهما فرقاً كبيراً وبنواً شاسعاً، فالمنهج مختلف، وطريقة الدراسة والمعالجة مختلفة، والأسلوب البحثي أيضاً مختلف، ومع ذلك، فقد رأيت استبعاد المسائل التي وردت في بحته، والاكتفاء بالمسائل التي وقفت عليها أنا ولم تُبحث في البحث المذكور، وبعض المسائل القليلة عالجتها وناقشتها بطريقة مختلفة تماماً، لم تستوفَ حقها من الدراسة في البحث السابق، فأبقيت عليها، وحاولتُ بحثها ودراستها ومناقشتها بطريقة مختلفة ومنهج مغاير.

وقد جاءت أقوال ابن عبيدة وآراؤه مبثوثة في مصنفات من جاؤوا بعده، ونقلوا عنه، إذ نجد بعض الشذرات المتناثرة في بطون تلك المصنفات، فعمدتُ إلى استقصاء مادة البحث من المصادر الأخرى التي لم تبحث، وجمع هذا الشذرات المتناثر من مظانه، وإلقاء الضوء على ابن عبيدة وآرائه واختياراته من تلك المصادر التي هي حدود هذا البحث، وهي: إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك لابن هانئ السبتي (ت 733 هـ) وأورد له أربعة آراء، وعنوان الإفادة للراعي الغرناطي (ت 853 هـ) وجاء فيه ستة آراء، إضافة إلى شرح الجمل لابن الفخار (ت 754 هـ) انتقيت منه رأياً واحداً، والمقاصد الشافية للشاطبي (ت 790 هـ) اخترت منه رأيين، وهذه الآراء الثلاثة الأخيرة التي انتقيتها، أردتُ

**شيوخه:**

يعد ابن عبيدة من علماء الأندلس المبرزين، ومن نخبة سبعة بوجه خاص، تتلمذ على أبرز شيوخ بلده في النحو واللغة والقراءات وغيرها، منهم:

• أبو الحسن علي بن جابر اللخمي الإشبيلي، المعروف بالدباج (ت 646 هـ)، المرقئ النحوي، تصدر للإقراء والعربية نحواً من خمسين سنة، من أهل الفضل والصلاح، كان أستاذاً في العربية، تتلمذ عليه جمع غفير، وتلا عليه ابن عبيدة بالسبع وأجاز له [5، 1، 6، 2].

• أبو محمد بن ستاري (ت 647 هـ)، الشيخ الفقيه الحاج العالم الفاضل الورع الأصولي الماهر العارف المحقق، استقر بإشبيلية إلى أن خرج بخروج أهلها لسببته، قرأ عليه ابن عبيدة وأخذ عنه [5، 7].

• فضيل بن محمد بن عبد العزيز بن سمالك المعافري الإشبيلي (مات قبيل 650 هـ)، أقرأ القرآن والنحو والأدب بطلاقة، كان مقرئاً مجوداً محققاً بالعربية، ذا حظ صالح من الأدب، أخذ عنه ابن عبيدة وغيره [5، 7، 8].

• أبو عبدالله محمد بن حسن بن عمر الفهري السبتي، عرف بابن المحلي (ت 661 هـ)، كان أديباً بارعاً كاتباً بليغاً ناظماً ونائراً، عاقداً للشروط، نحويّاً ماهراً، حسن القيام على تفسير القرآن، حلق بالتفسير في سببته مدة فانتفع به خلق كثير، روى عنه جمع كثير من أهل سببته، منهم ابن عبيدة [5، 7، 9].

• أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي السبتي (ت 688 هـ)، إمام أهل النحو في زمانه، من أهل إشبيلية، ثم نزع إلى سببته واستقر بها، وتولى زمام الإقراء والتدريس بها، تتلمذ عليه خلق كثير، منهم ابن عبيدة وقد أكثر عنه، واختص به. [5، 7، 10].

• عبدالله مولى الرئيس بن عثمان بن حكم القرشي (ت 697 هـ أو 698 هـ)، الفقيه الراوية المحدث، أخذ عنه كثير، وأجاز لابن عبيدة [11].

• أبو الحسن علي بن عبدالله بن عباس الزيات الكلبي الإشبيلي (ت 673 هـ)، كان فقيهاً حافظاً لمذهب مالك متصدراً لتدريسه، صابراً على نشر العلم، ورعاً فاضلاً، يعيش من عمل يده، تتلمذ عليه ابن عبيدة [12].

**تلاميذه:**

كان ابن عبيدة من جهاذة عصره بالأندلس، ومن علماء نخبة سببته المبرزين؛ كان يدرّس بمسجد رجة الوزان [13]، تتلمذ عليه وروى عنه جمع كبير من طلبة العلم، وأجاز كثيراً منهم، ومن هؤلاء:

• أبو عثمان سعيد بن إبراهيم الحميري المالقي (ت 709 هـ)، لقي جماعة من العلماء وتفقه على أئمة، وقرأ على أبي بكر بن عبيدة وغيره [14].

دراستها باستيفاء وإعطاءها حقها من البحث ومعالجتها بطريقة مختلفة عن البحث السابق، فجمعت آراءه وتوجيهاته، إذ بلغت ثلاث عشرة مسألة، منها ست مسائل نحوية، وسبع مسائل صرفية، وهي المسائل الصالحة للدراسة والتي يتضح فيها رأي لابن عبيدة، أو اختيار أو ترجيح له، ثم استبعدت ما لا يصلح للبحث والدراسة، ووضعت عنواناً مناسباً لكل مسألة، وجعلت رأي ابن عبيدة أو اختياره في أول المسألة، ثم عرضت آراء النحويين فيها، مرجحاً ما يحتاج إلى ترجيح، وقد رتب المسائل النحوية حسب ورودها في مضامنها، وأما المسائل الصرفية فرتبتها حسب ترتيبها عند ابن مالك، معتمداً المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

وقد جعلت هذا البحث مشتملاً على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

-المقدمة: تشتمل على أهمية البحث، وسبب اختياره.

-التمهيد: ابن عبيدة السبتي حياته وآثاره.

-المبحث الأول: آراء ابن عبيدة السبتي واختياراته النحوية.

-المبحث الثاني: آراء ابن عبيدة السبتي واختياراته الصرفية .

-الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

**التمهيد**

**ابن عبيدة السبتي حياته وآثاره**

**اسمه ونسبه ونشأته:**

هو أبو بكر أو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيدة الأنصاري العبدي الأندلسي الإشبيلي السبتي، ولد سنة سبع وعشرين وست مئة [1، 2، 3، 4].

ولم تتبيننا المصادر التي بين أيدينا بشيء عن نشأته الأولى، ولم تذكر شيئاً عن طبيعة أسرته وأحوالها، وحياتها الاجتماعية والعلمية، ولم تتحدث عن مراحل تعليمه الأولى، ولا رحلاته وتنقلاته، غير أنه كان نزيب سببته ومستوطنها [1]، وذلك بعد سقوط إشبيلية موطنه الأصلي ومسقط رأسه، ومن المؤكد أن يكون قضى جزءاً من حياته بإشبيلية ثم خرج مع من خرج منها إلى سببته، والتاريخ يحدنا عن مدينة سببته ومكانتها العلمية في ذلك العصر، وأما كانت قبلة للعلم والعلماء، ومن أعظم الحواضر الأندلسية التي عرفت بازدهار الحركة العلمية والفكرية، والجدير بالذكر أن مدينة سببته قد استقلت بطابعها العلمي المنفرد في الدرس النحوي، حتى قيل: النحو السبتي، ونخبة سببته، وكان من بين المنتسبين لهؤلاء ابن عبيدة السبتي، الذي كان تلميذاً لأستاذ المدرسة السببية أبي الحسين بن أبي الربيع، وخليفة له.

ووصفه أبو القاسم الأنصاري بالشيخ النحوي الأديب الأنيل<sup>[30]</sup>. وأطلق عليه الرعيني الأستاذ المحقق<sup>[31]</sup>.

#### شعره:

رُوي له بعض الشعر القليل، فمن ذلك ما نقله ابن رشيد، حيث أجاز ابن عبيدة أبا الفضل التجاني التونسي، عندما طلب منه إجازته، فأجابه شعراً بتلك الإجازة، قال ابن رشيد<sup>[32]</sup>: "وكتب ذلك الأستاذ المقرئ الأديب النحوي البارح أبو بكر محمد بن عبيدة الأنصاري الإشبيلي نزيل سبتة، ونقلتها من خطه، رحمه الله:

أيها المبتغي الإجازة حَدِّثْ

عن أخيكم محمدٍ بالإجازة.

بأبي بكرِ الكنايئةُ إذ قد

يتغيها المجرأ من أجازة.

وله في عبيدة نَسَبٌ أَنْ

دُكِرَ ابنٌ، وإنَّ عراهُ وجازة.

ملحني الأنصارُ يُعزى انتساباً

والذي قاله بحكم الوجازة.

شبحُهُ في القرآن شيخٌ جليلٌ

هو أسنى شيوخه المستجازة.

عن عليِّ بنِ جابرٍ وهو الـ

لدجاجٍ فاسمع من مؤثرٍ إجازة.

وله في أئمة النحو شيخٌ

لم يفارقه منذُ جازَ مجازة.

فخرٌ حمصٍ، أبو الربيعِ أبوه

منتهى الخبر أن يكونَ مجازة.

فليحدِّث محمدُ بن عليِّ

عن مجلِّ مبادرٍ إنجـازة.

أي نوعٍ من الإجازة يبغـي

بعدَ شرطِ المعروف فيما استجازة.

يا أبا الفضلِ شكركم لي قريـنٌ

مدةَ العمرِ لا أغبُّ نجـازة.

حُطَّ هذا المكتوبُ في رجبٍ في

عشره الـلاءِ أبرزتُ إعـجازة.

ذاك من عامِ ستّةٍ وثمانية

من توالثِ فليسَ فيها حجـازة.

ومياتٌ ستُّ بما أبرزَ اللـ

هُ تعالَى لخلقه إعـجازة.

ومن ذلك ما وصفه شمس الدين الذهبي بالشعر بالرائق، وهو قوله:

- أبو عبدالله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري السبتي (ت 727 هـ)، قرأ على جماعة منهم ابن عبيدة<sup>[2،3]</sup>.
- القاسم بن يوسف بن محمد التجيبي البلسي السبتي (ت 730 هـ)، قال: "وسمعتنه كاملاً - يعني: كتاب الكافي في القراءات السبع - على خاتمة المقرئين أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيدة الأنصاري العبدلي الأندلسي الإشبيلي النحوي مستوطن سبتة"<sup>[1]</sup>.
- أبو عبدالله محمد بن علي بن عبدالله بن هانئ اللخمي السبتي (ت 733 هـ)، قرأ على ابن عبيدة، وأخذ عنه النحو والقراءات، واختص به<sup>[7،15،3،16]</sup>.
- أبو عامر محمد بن عبدالله بن عبد العظيم النميري (ت 740 هـ)، أخذ بسبته عن الأستاذ ابن عبيدة<sup>[17،18]</sup>.
- أبو عبدالله محمد بن يحيى الأشعري المالقي، المعروف بابن بكر (ت 741 هـ)، من أشياخه ابن عبيدة<sup>[15،19]</sup>.
- أبو علي عمر بن علي بن عتيق الهاشمي القرشي (ت 744 هـ)، تتلمذ على ابن عبيدة وغيره<sup>[20]</sup>.
- أبو بكر محمد بن أحمد بن شبرين الجذامي السبتي (ت 747 هـ)، قرأ على جده لأمه ابن عبيدة<sup>[21،22]</sup>.
- أبو محمد عبد المهيم بن محمد الحضرمي (ت 749 هـ)، قرأ بسبته على شيوخ أجلاء، منهم ابن عبيدة<sup>[23،24]</sup>.
- أبو القاسم سلمون بن علي بن عبدالله بن سلمون الكنايني (ت 767 هـ)، تتلمذ على جمع غفير من الشيوخ منهم ابن عبيدة، وقرأ عليه وأجازته<sup>[25،26]</sup>.
- الشريف القاضي أبو علي الحسن بن يوسف بن يحيى الحسيني السبتي، اختص بابن عبيدة<sup>[27]</sup>.

#### أقوال العلماء فيه:

قال ابن رشيد الفهري صاحب الرحلة المشهورة عن أبي بكر بن عبيدة الإشبيلي: "الأستاذ المقرئ، والأديب النحوي البارح"<sup>[5]</sup>. ووصفه التجيبي بخاتمة المقرئين النحوي الأديب<sup>[1]</sup>. وقال الذهبي: "سكن سبتة وتقدم في الآداب وله شعر رائع"<sup>[2]</sup>. ونعته لسان الدين بن الخطيب بالأستاذ النحوي الإمام<sup>[22،19،24]</sup>، ووصفه وصفاً رائعاً يليق به، فقال: "مجموع أدوات، وفارس قلم ودواة، وشيخ تقع العين منه على صورة طريفة، وهيئة ظريفة، وقريع بيت نبيه، وأصالة ليس لها من شبيهه، وله خط حسن، وبلاغة ولسن، تصرف في القضاء، فما ذوى لسيرته الحميدة نور، ولا نسب له حيف ولا جور"<sup>[28]</sup>. وقال عنه ابن الجزري: "مقرئ أديب، تقدم في الآداب"<sup>[3]</sup>، ومثله قال ابن القاضي<sup>[29]</sup>.

من رؤية العين، أما الظرف (عند)، فأجاز أن يكون معمولاً لـ (رأى) أو (مستقراً)<sup>[39]</sup>. وبين ابن جزري أنّ معنى (مستقراً عنده): حاصلًا عنده، وليس هو المستقر الذي يكون مقدرًا تعلق شبه الجملة به، منكرًا على من فهم أنّ (مستقراً) هو الكون المطلق الذي تعلق به الظرف<sup>[40]</sup>. واستحسن أبو حيان توجيه أبي البقاء لذكر العامل في الظرف الواقع حالاً<sup>[41]</sup>.

وقد أحسن ابن أبي الربيع قولاً وتفصيلاً في هذه المسألة، قال: "إن الظرف والمجرور إذا وقعا خبرين للمبتدأ، أو خبرين لـ (ما)، أو خبرين لـ (أن)، أو خبرين لـ (لا)، أو صفتين، أو حالين، أو صلتين، فإنهما يتعلقان بمحذوف، لكن تقديره: (استقرّ) في الصلة، و(مستقر) في الصفة، وإذا كانا خبرين لـ (كان) فتقدّرها بـ (مستقر) أو (استقرّ)، فيما عدا ما ذكرته. فإن قلت: فقد قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾، فتراه قد ظهر!

الجواب: أنّ (مستقراً) هنا بمنزلة (جالس)، فالتأويل: فلما رآه جالساً عنده، ألا ترى أنه لو حذف (مستقراً) هنا، وقيل: فلما رآه عنده، لم يفد ذلك؛ لأنك تقول: زيد عندي، وإن لم يكن عندك بالحضرة، لكنه بحيث لو أرسلت إليه لجاءك، وإنما الذي يحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواء، فتفطن لذلك، فإنه صحيح<sup>[42]</sup>، وتابعه الشاطبي في ذلك<sup>[43]</sup>. أما ابن عطية فقد خالف جميع النحويين - فيما أحسب - إذ ذهب إلى أنّ (مُستَقِرًّا) هُوَ الْمُتَعَلِّقُ الْمُقَدَّرُ فِي الظرف، مؤكداً أنه جاء في الآية ظاهراً، وليس في القرآن مثله<sup>[44]</sup>.

والذي يظهر من دراسة المسألة أن ما أعربه ابن عبيدة متجه على أقوال أكثر المعربين والنحاة وتوجيهاتهم، وهو الصواب. والله أعلم

### المسألة الثانية- ضابط أفعال الشك واليقين (ظن وأخواتها).

قال ابن عبيدة: "ويضبط أفعال هذا الباب أن يقال: كل فعل يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما، فهو من هذا الفصل"<sup>[35]</sup>.

#### المناقشة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن هذه الأفعال (ظن وأخواتها) هي أفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بعد استيفاء الفاعل<sup>[45]</sup>، 46، 47، 48، 49.

وهذه الأفعال لا يمكن الاستغناء بأحد مفعوليهما عن الآخر، قال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعلّاه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تفتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكرة، وظنّ عمرو خالداً أباك..."<sup>[45]</sup>. واتفقوا على نصب المفعول الأول على المفعولية، لكنهم اختلفوا في توجيه إعراب المفعول

أنجدوا فلينجد الدمع الغرام  
وعلى نجدٍ وأهلها السلام.  
خيما بين أثيلات النقا  
ففؤادي ساكنٌ حيثُ الخيام.  
لا يضمُّ الصلْدُ قلبي بعدهم  
حيث ساروا فهو للركبِ إمام.  
لا أزال الدهرُ أبكي بَعْدَهُم  
فتناسيهم على القلبِ حرام.  
وهي قصيدة طويلة<sup>[2]</sup>.

#### آثاره:

ذكرت المصادر ثلاثة مصنفات له، وأكد أجزم أن مصنفاته أكثر من ذلك، لا سيما أنه من علماء القراءات والنحو والأدب، ومن الأساتذة الكبار الذين تشد إليهم الرجال، ويتنافس عليهم طلاب العلم.

أما المصنفات التي ذكرت له فهي:

\* اختصار البسيط<sup>[33]</sup>.

\* شرح جمل الزجاجي، شرحه في سفرين<sup>[13،30،31]</sup>.

\* شرح كتاب سيبويه<sup>[34]</sup>.

#### وفاته:

كانت وفاته -رحمه الله - بسببة سنة ستٍ وسبع مئة<sup>[30-1]</sup>.

### المبحث الأول: آراؤه واختياراته النحوية:

#### المسألة الأولى - ذكر العامل في الظرف الواقع حالاً.

قال الراعي: "وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: 40]، قال ابن عبيدة: فليس (مستقراً) هو المقدر في الخبر؛ لأن معناه حاضر بين يديه، ولا يُحذف هذا"<sup>[35]</sup>.

#### المناقشة:

يعني ابن عبيدة أن (مستقراً) حال، وليس هو الكون المطلق المتعلق به الظرف (عنده)، لأن الكون المطلق لا يذكر فهو واجب الاستتار، وهو رأي ابن الدهان أيضاً، فقد ذهب إلى أن (مستقراً) حال من الهاء، وهو ليس عاملاً في الظرف (عند)، ولكن (عنده) للرؤية<sup>[36]</sup>. وصرح ابن الأثير أن (مستقراً) ليس عاملاً في الظرف (عنده)، بل هو حال من الهاء في (رأه)، و(عنده) ظرف للرؤية<sup>[37]</sup>. كما أوضح أبو البقاء العكبري أن (مستقراً) معناه الساكن بعد الحركة، وليس المقصود به الاستقرار مطلق الكون؛ ولو كان هو العامل في الظرف لامتنع إظهاره؛ لأن ذكر الظرف نائب عنه، فلا يجمع بينهما<sup>[38]</sup>. ونصّ المنتجب الهمداني على أنّ (مستقراً) منصوب على الحال، والمعنى: حاصلًا محمولاً عليه، وأن (رأى)

مفعول به نحو: قصدت المسجد، وعمرت الدار، فإن قصد إيقاع فعل فيه كما يقع في المكان المبهم لزم ذكر (في)، نحو: أقمت في البلد، واعتكمت في المسجد، فإن ورد شيء بخلاف ذلك عُدد نادراً [57]، نحو: دخلت البيت، وذهبت الشام، وهذا شاذ نادر عند سيبويه موقوف على السماع [54].

وقد اختلف في المنصوب في هذه الأمثلة على أقوال، إذ فهم رأبان لسيبويه في توجيه النصب، الأول: أن (البيت) و(الشام) منصوبان على نزع الخافض [54، 58]، وإلى ذلك ذهب السيرافي وعدد إسقاط الخافض هنا ضعيفاً خارجاً عن القياس [59]، ووافقهما أبو علي الفارسي مؤكداً أن الأصل: دخلت في البيت، ثم أسقط حرف الجر، فانصب الاسم اتساعاً [60، 61]، والرأي الثاني لسيبويه: أنهما منصوبان على الظرفية، قاله الرضي وعزاه لسيبويه [62]. وذهب الفراء [63، 64]، والأخفش [64]، والجرمي [59]، والمبرد [55]، وابن مالك [65] إلى أن المنصوب بعد تلك الأفعال مفعول به؛ إذ إن هذه الأفعال تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن، وفي كلام ابن خروف موافقة ضمنية لما ذهب إليه الفراء، قال: "ولا يتعدى الفعل من النوع المختص إلا بالحرف إلا شاذاً يوقف فيه عند السماع... نحو: دخلت البيت، والدار، والمسجد، عدوه إلى جميع المختصة، وكذلك: ذهبت الشام، والكوفة، والبصرة، وزاد الفراء (انطلقت)، عدوها إلى جميع البلدان والنواحي، وما في الشعر مما حذف منه حرف الجر فموقوف على السماع" [58]. وصرح ابن عصفور أن ظروف المكان المختصة لا يصل إليها الفعل إلا بواسطة، نحو: قمت في الدار، وقعدت في المسجد، ولا يقال: قمت الدار، وقعدت المسجد، وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص، إلا أن العرب استعملت الفعل (ذهبت) مع (الشام)، و(دخلت) مع كل ظرف مختص، وما عدا هذين الفعلين لا يصل إلا بواسطة، ولا يصل بنفسه أصلاً إلا في ضرورة الشعر [64].

ويظهر لي مما سبق عرضه أن مذهب ابن عبيدة موافق لرأي سيبويه الأول، وهو نصب (الدار) و(الشام) على نزع الخافض.

#### المسألة الرابعة - الفرق بين (عند) و(لدى).

قال الراعي: "قال ابن عبيدة: إن (عند) تكون لما غاب عنك، فتقول: عندي دراهم، حاضرة كانت أو غائبة عنك، بخلاف (لدى) و(لدى)، فإنهما يختصان بما كان بحضورك، تقول: لدي دراهم، ولدي دراهم، إذا كانت حاضرة بين يديك" [35].

#### المناقشة:

تكلم اللغويون والنحويون عن الفروق اللغوية والدلالية والنحوية بين (عند) و(لدى) و(لدى)، وقد بين سيبويه فرقا بين (لدى) و(عند) وهو

الثاني، فذهب البصريون إلى أنه منصوب على المفعولية، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحالية [50]. ونسب بعض النحويين إلى السهيلي قوله: إن المفعولين في باب (ظن) ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي (أعطى)، واستدل بنحو: ظننت زيدا عمراً، فإنه لا يقال: زيدٌ عمرو، إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع (ظننت)، كما نقلوا عنه إنكار ذلك وبطلانه، وأن الذي حمل النحويين على ذلك هو أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر، فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر. نسب إليه هذا القول أبو حيان [49]، وناظر الجيش [51]، وخالد الأزهرى [52].

قلت: وما نقلوه عن السهيلي ما هو إلا محض زعم، وبعض وهم، فقد نصّ هو على خلاف ما قولوه، وعلى اتباع جمهور النحويين فيما أصلوه، قال السهيلي: "وأما نصب (علمت) و (ظننت) لمفعولين، فليس هما مفعولان في الحقيقة، وإنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر" [53]. والذي يظهر لي أن أبا حيان هو من وهم في نقله عن السهيلي، وتولى تقويله بالزعم، ثم جاء اللاحقون وافتقروا أثره نقلاً دون تمحيص. وعلى القارئ الكريم تدبر هذا بإنصاف، والحكم على ما في ذلك النقل من إجحاف.

وأما ما ذهب إليه ابن عبيدة وهو أنّ مفعولي (ظن) أصلهما المبتدأ والخبر، فهو مذهب جمهور النحويين الذي ساروا عليه، ونحو إليه.

#### المسألة الثالثة - الظرف المختص، لا يُنصب على الظرفية.

قال الراعي: "قال ابن عبيدة: وأما المختص فليس كذلك. نحو: الدار والمسجد والحانوت، وما أشبه ذلك، مما انفصل عن غيره بصورٍ وخلقٍ ثابتة، فأشبهه بذلك الأناسي، فلم يتعدّ إليه إلا المتعدي، نحو: بنيت الدار، وأحييت المسجد، واشترت الحانوت، كما لا يتعدى إلى الأناسي إلا المتعدي، أو يأتي بحرف الجر، فإن أسقط منه حرف الجر، فيكون ذلك بالسماع، نحو: دخلت الدار، وذهبت الشام، وشبه ذلك" [35].

#### المناقشة:

الظرف المختص، ويسمى بالموقت والمحدد، وهو ما له صورةٌ مضبوطة وحدودٌ محصورة، وله اسم يدل عليه، مثل: الدار، والمسجد، والسوق، والطريق، فهذه لا تقع ظروفًا؛ لأن لها نهاياتٍ وحدوداً تحصرها وتحيط بها، فلا يجوز: نمت الدار، وصلبت المسجد، وذهبت السوق، وهو قول أكثر النحويين، فهم يرون أن هذه الأسماء لا يصح أن تنتصب على الظرفية [54، 55]، ونص ابن السراج صراحة على المنع، معللاً ذلك بأن الأمكنة تشبه الناس، فهي أشخاص لها خلق وصور تعرف بها [56]، وبين ابن مالك أن المكان المختص لا يتعدى إليه فعل، إلا إن تعدى إلى

— أنه يجوز إضافتها إلى الجمل، وإضافتها للجمل اسمية كما في الشاهد الشعري السابق، وإضافتها للجمل الفعلية كقول\*\*:

صريع غوانٍ راقهـنَ ورُقنـهُ

لُدنُ شَبَّ حتى شابَ سوْدُ الذوائِبِ.

— أنه يجوز إفرادها قبل (غدوة)، فتقطع عن الإضافة، كقول الشاعر\*\*\*:

فما زالَ مهري مزجَرَ الكلبِ منهمُ

لُدنُ غدوَةً حتى دنتَ لغروبِ.

— أنها لا تقع إلا فضلة<sup>[73]</sup>.

وأما الفرق بين (عند) و(لدى)، ففي أمور:

— أن (لدى) ظرف مبني على السكون، ملازم للنصب على الظرفية، ولا يجر أصلاً، أما (عند) فمعرّب، ويجوز جره ب (من).

— أن (عند) تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، أما (لدى) فلا تكون إلا للأعيان، كما سلف تبينه<sup>[74]</sup>.

### المسألة الخامسة — خبر (لا) النافية في (لا حول ولا قوة إلا بالله).

قال الراعي: "قال أبو بكر بن عبيدة: ومنهم من جعل الخبر المجرور، وهو ممكن جيّد"<sup>[35]</sup>.

#### المناقشة:

اتفق النحويون على أن خبر (لا) النافية محذوف في قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحذفه مع (لا) كثير، فيجوز على مذهب سيبويه أن يقدر خبر واحد لاسمي (لا) النافية معاً، أي: لا حول ولا قوة موجودان لنا، فيكون الجار والمجرور متعلقين بالخبر المحذوف، ويجوز أيضاً عنده أن تقدر لكل واحد منهما خبراً، أي: لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا<sup>[75]</sup>، وذهب السيرافي، إلى تقدير خبر لكل منهما كذلك، فيكون: لا حول لنا ولا قوة لنا، مبيّناً أن حذف الخبر في النفي كثير، وهو مطرد في (لا)<sup>[76]</sup>،<sup>[77]</sup>، وقدر أبو علي الفارسي المحذوف (لنا)، أو (في الوجود)<sup>[78]</sup>، وهو رأي جامع العلوم<sup>[79]</sup>، وابن يعيش<sup>[80]</sup>، ويكاد يكون هذا هو رأي جمهور النحاة.

عدم تمكن الأولى تمكن الثانية، فقال: "وجزمت (لدى) ولم تجعل كـ(عند) لأنها لا تمكن في الكلام تمكن (عند) ولا تقع في جميع مواقعها، ففعل بمنزلة قط لأنها غير متمكنة"<sup>[66]</sup>، ويرى المبرد أن (عند) لا يجوز أن تجرى مجرى الأسماء غير الظروف لقلّة تمكنها، والذي منعها من التمكن أنها لا تختص بموضع معين، ولا تستعمل إلا مضافة، فإذا قلت: جلستُ عند زيد، فإنما تدل على المكان الذي فيه زيد، وكذا (لدى) لأن معناها معنى (عند)<sup>[55]</sup>. وذهب الزجاج إلى أن (لدى) و(لدى) معناها واحد، غير أنهما ليستا متمكنتين تمكن (عند)؛ لأننا نقول: هذا القول عندي صواب، ولا يقال: هذا القول لذي صواب، ويقال: عندي مال عظيم، والمال غائب، ليس حاضراً، وتقول: لذي مال، إذا كان بحضرتك فقط<sup>[67]</sup>. وإلى هذا ذهب الخالفون من النحويين واللغويين أمثال أبي هلال العسكري<sup>[68]</sup>، وابن السجري<sup>[69]</sup>، ونقل ابن هشام ذلك عن مبرمان والحريري والمعري<sup>[70]</sup>. أما ابن يعيش فقد أكد على أن (لدى) بمعنى (عند)، وقد وجب بناء (لدى) على السكون؛ لفرط إهامه، إذ يقع على كل جهة من الجهات الست، ونصّ على أنه ليس في ظروف المكان أشد إهاماً من (لدى) و(عند)؛ ولذا لزما الظرفية، وقد جرى الحروف في إهامهما، كما أن القياس يوجب بناء (عند)؛ لأنها في معنى: لدى ولدى، ولكنها أعربت؛ لأنهم توسعوا فيها، فهي دالة على الحاضر والبعيد، وأما (لدى) فهو يرى أنها ليست من لفظ (لدى)، وإن كان معناها واحداً، فـ (لدى) معتل اللام، و(لدى) صحيح اللام. وظاهر كلام ابن يعيش يوحي بأن لا فرق بين (عند) و(لدى) و(لدى)<sup>[71]</sup>. وذهب السمين الحلبي إلى أن (لدى) ظرف لأول غاية زمانٍ أو مكانٍ فهو متردد بين طرفين، ويضاف للزمان، بخلاف (عند)، وفرق آخر وهو أن (عند) لا يستدعي حضوراً و(لدى) يستدعيه؛ تقول: عندي مال وإن كان غائباً من مجلسك، ولا تقول لذي إلا وهو بمجلسك، وقد تضاف إلى جملة اسمية، كقول الشاعر\*:

وتذكرُ نِعْماءَ لُدنُ أنتَ يافعُ

إلى أنتَ ذو فؤادين أبيض كالنسر<sup>[72]</sup>.

فانضح أن (لدى) بمعنى (عند)، إلا أنها تختص عنها بأمور، هي:

— أنها ملازمة لابتداء الغايات، ثم يتعاقبان، فيقال: جئت من عنده، ومن لدنه، ومنه قوله تعالى: ﴿عَاءَاتِبْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: 65]، بخلاف جلست عنده، فلا يقال: جلست لدنه.

— أن (لدى) تستعمل غالباً مجرورة ب (من).

— أنها مبنية، إلا في لغة (قيس)، فإنهم يعربونها.

\*\* البيت من الطويل، وهو للقطامي التغلبي في ديوانه 44، وأمالى ابن السجري 340/1، والمقاصد الحوية 1341/3، والتصريح 712/1.

\*\*\* البيت من الطويل، وهو منسوب لأبي سفيان في سيرة ابن هشام 75/2، وتاريخ الطبري 523/2، والممحة في شرح الملحة 283/1.

\* البيت من الطويل، ولم أصف على قائله، انظر ارتشاف الضرب 1453/3، والتذييل والتكميل 72/8، وتوضيح المقاصد 814/2، والمساعد 533/1.

وأحسب أن رأي سيبويه والجمهور هو الأجدر بالاتباع، من أن (لا) لا تعمل إلا في النكرات، وهو ما نصّ عليه ابن عبيدة، وأن التقديرين الأولين للخبر هما أقوى التقديرات؛ من حيث كونهما أدل على التوحيد المطلق من غير تقييد. والله أعلم.

غير أن ابن عبيدة استجد أن يكون الخبر هو الجار والمجرور (بالله)، ويراها ممكناً، ونقله عن بعضهم. ولكنني لم أقف على هذا القول لأي من النحويين قديماً أو حديثاً، سوى قول ابن عبيدة، على حد علمي.

## 6- المسألة السادسة - عمل (لا) النافية للجنس في المعرفة.

قال الراعي: "وجعل ابن الطراوة (إلا الله) من (قولي لا إله إلا الله)، هو الخبر، وردّه ابن عبيدة بكونه معرفة، والمبتدأ نكرة، قال: فإن قلت: فهلاً جعلت (إلا) بمنزلة (غير)؟ فأجاب: بأن ذلك لا يكون فيها إلا إذا كان صفة، والأولى أن يقال: إنّ (لا) لا تعمل في معرفة خبراً كانت أو مبتدأ<sup>[35]</sup>.

### المناقشة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن (لا) النافية لا تعمل إلا في النكرات، قال سيبويه: "ولا تعمل (لا) إلا في النكرة، تُجعل معها بمنزلة خمسة عشر<sup>[81]</sup>، وقال أيضاً في موضع آخر: "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدأ<sup>[81]</sup>، وتبعه في ذلك سائر النحاة، وبنوا عليه امتناع أن يكون لفظ الجلالة (الله) - من كلمة الشهادة - خبر (لا) التبرئة؛ لأنها لا تعمل في المعارف وجعلوا الخبر محذوفاً<sup>[82]</sup>، ثم اختلفوا في تقدير ذلك الخبر، فتقديره عند البصريين: لا إله في الوجود إلا الله، أو لا إله موجود إلا الله<sup>[83]</sup>، وكذا قدره أبو علي الفارسي<sup>[78]</sup>، والزنجشيري<sup>[84]</sup> وقدره بعضهم: كائن، وقدره أيضاً أبو علي في قول ثان له ب: لنا<sup>[78]</sup>، وبه قال ابن برهان<sup>[85]</sup>، وعبد القاهر الجرجاني<sup>[82]</sup>، وقدره بعضهم: حق، أو: بحق، فيكون التقدير: لا إله في الوجود إلا الله، أو لا إله لنا إلا الله، أو لا إله كائن إلا الله، أو لا إله بحق إلا الله. وذهب بعضهم إلى أن الخبر هو: (إلا الله) نقل ذلك ابن عمرو عن الزنجشيري في حواشيه، ثم رد ذلك التقدير<sup>[86]</sup>، كما نُسب هذا القول أيضاً إلى ابن الطراوة<sup>[87]</sup>،<sup>[35]</sup>، والشلوبين<sup>[88]</sup>. وأجاز طائفة من النحويين أن تعمل (لا) النافية في المعرفة، منهم ابن جني<sup>[89]</sup>، وابن الشجري<sup>[90]</sup>، واستشهدوا بقول الشاعر (1)\*:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا

سواها ولا في حيتّها متراخيا.

والقياس على هذا شائع عند ابن مالك<sup>[91]</sup>.

## المبحث الثاني: آراؤه واختياراته الصرفية

### المسألة الأولى -علة مجيء تاء التأنيث في (شيخة).

ذهب ابن عبيدة إلى أن (شيخة) اسم جامد لا صفة، وأن التاء فيها جاءت للتفريق بين المذكر والمؤنث، مستدركاً على صاحب الإيضاح<sup>[92]</sup> في استشهاده بقول الشاعر\*:

باتت على إرمٍ عذوباً

كأنها شيخة رقوب.

قال ابن عبيدة: ولو أتى بقوله\*\*:

وتضحكُ مني شيخةٌ عشميةٌ

كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا.

كان أدل على الغرض من جهتين: من حيث كونها فاعلة وموصوفة<sup>[93]</sup>.

### المناقشة:

تعدّ التاء أشهر علامات التأنيث في العربية، وهي التاء المتحركة في آخر الاسم، وتسمى التاء المربوطة وهي التي تلحق الأسماء وصفاتها كثيراً للدلالة على التأنيث، وقليلاً لغير التأنيث<sup>[94]</sup>. وسيبويه يطلق عليها تاء التأنيث وهاء التأنيث، وقد وردت في مواضع مختلفة من كتابه، فمن ذلك قوله: "وأما التاء فتؤنث بها الجماعة نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة، نحو: هذه طلحةٌ ورحمةٌ وبنّت وأخت<sup>[95]</sup>، وقال في موضع قبله: "فإن كان آخر الاسم هاء التأنيث لرجلٍ أو امرأة، لم تدخله الواو والنون، ولا تلحقه في الجمع إلا التاء<sup>[96]</sup>."

وسماها ابن الأنباري هاء التأنيث، وهي عنده للتفريق بين المذكر والمؤنث، نحو: قائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، وطلحة وحمزة وثمرّة، وضابطها أن تكون في الوقف عليها وفي الخط هاء، وفي الوصل تاء<sup>[97]</sup>. وأما التاء في (شيخة) محل البحث والدراسة، فقد جعلها ابن الأنباري من بناء الأثنى على لفظ الذكر، وفي كلامه ما يوحي بأن ذلك من القليل في

\*\* البيت من مخلع البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه 25، وأماالي الزبيدي 67،

والتكملة 120، وأماالي ابن الشجري 332.

\*\*\* البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في شرح كتاب سيبويه 199/1، وشرح صناعة الإعراب 90/1، وشرح المفصل 493/5.

\* البيت من الطويل، وهو للنايعة الجدي في ديوانه 186، وأماالي ابن الشجري 432/1، وشرح التسهيل 325/1، والتذييل والتكميل 87/4.

"..وذلك قدوم وقُدُم وقدايم، وقَلوص وقلائص وقُلص" [106]، وتابعه ابن السراج [107]، والسيرافي [108]، وابن يعيش [109]، وأكثر النحويين [110]، [111]. وأطلق ابن مالك القول في اطراد (أفعل) في كل اسم مؤنث بلا علامة رباعي بمدة ثالثة، وجعله قياساً فيه، فدخل في هذا الإطلاق (فَعول)، إلا أنه لم يمثل له [112]، وقد سلك طريق ابن مالك قومٌ من النحاة، منهم ابنه [113]، وأبو حيان [113]، وابن عقيل [114]، وناظر الجيش [115].

ولم يرتض أبو بكر بن عبيدة هذا الإطلاق، بل جعل القياس في (فَعول) اسماً مؤنثاً بغير تاء أن يُجمع على (فَعائل)، وهو متابع في ذلك شيخه ابن أبي الربيع، الذي يرى أن (فَعول) إذا كان اسماً مؤنثاً بغير علامة فهو على حكمه مع علامة التأنيث، يجري القياس فيه، نحو: قَلوص وقلائص، ودَنوب ودنائب، وقُدوم وقدايم [116]، وإلى هذا المنحى نحأ أبو عبدالله بن هانئ السبتي مؤيداً رأي أستاذه أبي بكر بن عبيدة السبتي، فنصر مذهب شيخه بعد أن سرد رأيه ورأي غيره، بقوله: "قلت: وإنه كذلك، خلافاً لمن أطلق القول في الجميع" [105].

### المسألة الثالثة - تصغير علم الجنس.

قال ابن هانئ السبتي: "قال شيخنا أبو بكر: وقد يقال: أُسْتغني عن تصغير علمية الجنس بالنكرة، إذ هو في معناه، واستغنوا عن تصغير (أسامة) بتصغير (أسد)" [117].

#### المناقشة:

يظهر لي من خلال البحث والتنقيب أن النحاة لم يتطرقوا إلى هذه القضية، وهي تصغير علم الجنس، كما أنني لم أقف على مصغر لعلم من أعلام الجنس، فلم تصغر العرب أسامة للأسد، ولا ثعالة للثعلب، ولا ذؤالة للذئب، ولا شبوة للعقرب، ولا حضاجر للضبع.

ولعل النحويين وجدوا في كلام سيبويه غموضاً، فكان لهم مندوحة عن الخوض في هذه المسألة، فحيناً يطلق تعميمه بتصغير الأسماء، حيث قال: "إنما تحقّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون" [118]، وتارة يقيد تصغير الأسماء بشرط عدم العلمية، فيقول: "إنما يحقّر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: رجل وامرأة وأشباههما" [118]. لكنه في موضع آخر يتحدث عن الاستغناء في التصغير، إذ أحجموا عن تصغير بعض الأسماء استغناء بتصغير ما يقارنها في المعنى، لعله يراها سيبويه، وهي ما أطلق عليها (عدم التمكن) في مثل مسألتنا هذه، فقد استغنوا عن تصغير (أمس) و(غد) بتصغير اليوم والليلة والساعة، فسبويه يصرح أن (أمس) و(غداً) علمين لليوم الذي قبل يومنا، ولليوم الذي بعد يومنا، فأصبحا علمين لهذين اليومين دون غيرهما من الأيام، فهو يرى أنهما غير متمكنين؛ لأنهما لا ينصرفان إلى غير هذا المسمى،

الاستعمال، ومن ذلك قولهم: كانت عائشة رجُلَةً الرأى [97]، وبه قال مكي [98]، وابن هشام اللخمي [99]. ويرى ابن الشجري أنها دخلت هنا للفرق بين المذكر والمؤنث فقالوا: شيخ وشيخة [100]، وأبان ابن الأثير إبانة أحسن فجعل دخول التاء هنا للفرق بين جنس المذكر والمؤنث، مثل: امرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة، ورجل ورجلة، وشيخ وشيخة، وغلाम وغلامة، ثم صرح بأن هذا النوع قليل مسموع [101]، وإليه نحأ ابن يعيش، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَكَآ﴾ [النساء: 176]، وقوله: ﴿أَمْرَأَتُ الْعَرَبِ﴾ [يوسف: 30]، وشيخ وشيخة، وغلَام وغلامة [102]. وصرح الشاطبي بأن الأسماء الجوامد لا تلحقها التاء الفارقة إلا قليلاً؛ لأن التفرقة في الجوامد بين المذكر والمؤنث الأكثر فيها أن تكون بالألفاظ، نحو: جدي وعناق، ورجل وامرأة، وشيخ وعجوز، وجمل وناق، وما أشبه ذلك [103]. ويبيّن أبو حيان أن الكسائي والفراء يمنعان الحمل على لفظ التذكير، فيجوز عندهما: من كان عجوزاً جاريتك؟ ولا يجيزان: من كان شيخاً جاريتك؟ إلا في لغة من يقول شيخ وشيخة، على ما تجرزه أصول البصريين؛ لإطلاقهم القول دون تفصيل [104].

والذي يظهر لي أن أبا بكر بن عبيدة كان دقيقاً جداً في استشهاده على هذه المسألة، وفي تعليقه لذلك الاستشهاد؛ لأن الاسم الجامد (شيخة) جاء فاعلاً وموصوفاً في وقت واحد؛ ولأن (شيخة) لو كانت صفة لما وُصفت، ولما رفعها الفعل مباشرة، وهو معنى قوله: كان أدل على الغرض.

### المسألة الثانية - جمع (فَعول) المؤنث بعلامة أو بغير علامة على (فَعائل).

قال ابن هانئ السبتي: "قال شيخنا أبو بكر\*: لا يمشي (أفعل) في (فَعول) كما يمشي في أخواته، إنما يُجمع على (فَعائل)، سواء أكان بناء أو دونها... ويظهر ذلك من كلام سيبويه، حيث أفرد (فَعولاً) دون أخواته" [105].

#### المناقشة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن الاسم المؤنث على وزن (فَعول) يُجمع قياساً على (فَعائل) إن كان بعلامة، وعلى (فَعائل) و(فُعَل) إذا كان خالياً من علامة التأنيث، وهو ما صرح به سيبويه، قال: "...وكذلك (فَعولة)، لأنها بمنزلة (فَعيلة) في الزنة والعدة وحرف المد، وذلك قولهم حَمولة وحمائل" [106]، وعند حديثه عن الاسم الخالي من العلامة، قال:

\* حينما قال ابن هانئ: قال شيخنا، أو: قال شيخنا أبو بكر... فلنما يعني أستاذه أبا بكر بن عبيدة السبتي.

(فُعُولَة) و(فُعَيْلَة)، على (فُعُولَة) و(فُعَيْلَة)؛ ليجري الجمع مجرى واحداً، فيقال: لُؤَيَّةٌ وَلُؤَيِّزِي، وَخُؤُولَةٌ وَخُؤُولِي، دون حذف [132].

وخالف أبو بكر بن عبيدة أكثر النحويين وشيخه ابن أبي الربيع، فذهب إلى أن النسب إلى خُؤُولَة خُؤُولِي، وإلى لُؤَيَّة لُؤَيِّزِي، معللاً حذف حرفي العلة الواو والياء منهما، بأن الواو إذا كان ما قبله مضموماً، فلا موجب لقبه ألفاً، ولا تأثير لحذفهما، وهو قول ابن الحباب [133]، وتابعهما ناظر الجيش [134]، وخالده الأزهرى [135].

ويظهر لي - والله أعلم - أن مذهب ابن عبيدة مذهب سوي، وأن التعليل الذي أورده لتعليل قوي، يقيه من المؤاخذه والاعتراض.

### المسألة الخامسة - الوقف بالروم على الاسم المنصوب

#### وعلى الاسم المفتوح:

ذهب أبو بكر بن عبيدة إلى أن الروم في المنصوب قليل؛ ولذلك لم يقرأ به أحد من القراء [136].

#### المنافشة

اختلف النحويون والقراء في جواز روم المنصوب والمفتوح على أقوال:

القول الأول: جواز الروم فيهما مطلقاً وكذا في المرفوع والمجرور، وهو مذهب سيويه وجمهور النحويين، نحو: هذا عمر، ورأيت الحارث، ومررت بخالد [137].

القول الثاني: استثناء المنصوب، وينسب إلى أبي حاتم السجستاني، حيث ذهب إلى أن الروم لا يكون في المنصوب، وتابعه على ذلك أكثر القراء، وحثهم أن الفتحة خفيف، خروج بعضه كخروج كله، فلذلك لا يتبعض كما يتبعض الضم والكسر لثقلهما [138، 139، 140]، وعند بعضهم يجوز قليلاً روم المنصوب المنون، بإبدال التنوين ألفاً، نحو: خالدًا ورجلاً، وهو لغة ربيعة، فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والروم [139، 140]، وبه قال ابن أبي الربيع وابن عبيدة اللذان يريان أن الروم في المنصوب لا يكون إلا على قلة [136].

القول الثالث: لأبي جعفر النحاس، الذي يرى أن الروم حسن في المرفوع، ولا يكاد يستعمل في المخفوض ولا المنصوب [141].

القول الرابع: وهو مذهب ابن البادش، فقد نحا إلى جوازه في المنصوب غير المنون ومنعه في المنون [138].

القول الخامس: الاقتصار بالروم على المرفوع والمضموم فقط، ومنعه في

فلذلك لا يُصغران، فاستغني عن تصغيرهما بتصغير ما يقارهما في المعنى نكرة، كالיום والليلة والساعة، فيقال: سُويعة، ولُييلة [118]. وعلل السيرافي منع جواز تصغير أسماء الأيام والشهور بأنها أعلام تتكرر على الأيام والشهور، وليس منها ما يختص فيتغير به وقت يلزمه التصغير [119]. وصرح أبو علي الفارسي بأن الأصل في الأعلام ألا تحقر كما أنها لا توصف، وإنما صغر ما يكون صغيراً بالنسبة إلى ما هو أكبر من جنسه [120].

ويبدو أن كلام أبي علي أكثر وضوحاً، حيث أشار إلى الجنس، وهو ما يهمننا في هذه المسألة. فعلم الجنس لا يخص فرداً بعينه، وإنما يختص بكل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، نحو: (أسامة)، و(ثعالة)، فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يُجَرَّ عنه من الأسد ومن الثعلب [121].

ولذلك يمكننا القول: إن العلم الجنسي يشابه أسماء الأيام والشهور في كونه لا يطلق على فرد معين، وعليه فإن هذه الأعلام الجنسية استغني عن تصغيرها بتصغير النكرة منها، فمثلاً: أسامة استغني عن تصغيره بتصغير أسد، وثعالة استغني عن تصغيره بتصغير ثعلب.... وهكذا.

ومن خلال ما سبق يتجلى للناظر أن أبا بكر بن عبيدة هو أول من ذكر هذه القضية، ونص عليها، ولعله انفرد صراحة بهذا الرأي دون غيره، وجلاه بوضوح، وإن كانت هنالك إشارات غير واضحة المعالم للمتقدمين في هذه المسألة.

### المسألة الرابعة - النسب إلى ما كان على (فُعُولَة)

#### و(فُعَيْلَة):

قال ابن الفخار: "قال أبو بكر بن عبيدة: "لهما حكم أنفسهما، فيقال في خُؤُولَة وفي لُؤَيَّة مسمى بهما: خُؤُولِي، ولُؤَيِّزِي، وهي من المسائل التي خالف شيخه أبا الحسين" [122].

#### المنافشة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن فُعُولَة وفُعَيْلَة، إذا اعتلت عينهما فلا تحذف الياء منهما عند إرادة النسب، قال سيويه: "قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل، ألا ترى أنَّ فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حُوَيْزَة: حُوَيْزِي" [123]، وتابعه في ذلك أكثر النحويين [124، 125، 126، 127، 128، 129، 130]، وعللة عدم حذف الياء من فُعُولَة وفُعَيْلَة، معتلي العين عند النسب - كما بين ذلك السيرافي - أنك لو قلت: طُؤُولِي، وخُؤُوزِي، لصارت الواو على لفظ يوجب قلبها ألفاً [131]، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولذلك حملوا

### الثاني: الياء:

أكد سيبويه أن من أسباب الإمالة الياء الواقعة قبل الألف، موضحاً أن الياء في الإمالة بمنزلة الكسرة، نحو: كَيْتَالٌ وبيَّاعٌ، وشيبانٌ وعَمِلانٌ، وبيّن سبب إمالتهم للألف هنا، وذلك لوقوعها بعد الياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها<sup>[145]</sup>. وذهب المبرد إلى أن الألف إذا وقع قبلها ياء فالإمالة جائزة وكذا تركها، لكنه يرى أن الإمالة أولى من عدمها، واجتماع الكسرة مع الياء ألزم في الإمالة، نحو: عَيْالٌ، وإن كان عدم الإمالة جائزاً<sup>[146]</sup>. وأكد ابن يعيش أن الإمالة للياء الساكنة، نحو: شيبانٌ، وعَمِلانٌ، أقوى من الإمالة للياء المتحركة، نحو: الحَيوانٌ والمَيْلانٌ؛ لثقل الياء الساكنة، وكلما جاورت الياء الألف قويت الإمالة، كما يؤكد على أن الإمالة للياءين المتحدتين نحو: (كَيْتَالٌ)، و(بيَّاعٌ) أقوى من الإمالة للياء الواحدة نحو: البيان السِيالٌ؛ لأن الياءين بمنزلة علتين وسببين، وإمالة الياء المجاورة للألف من نحو: السِيالٌ والبيانٌ، أقوى من إمالة الياء التي تباعدت عنه<sup>[144]</sup>. وبنو تميم يميلون هذا كله، وأما الحجازيون فلا يميلون<sup>[145، 147]</sup>.

ويندرج تحت هذا السبب (الياء) في إمالة الألف المسألة التي أوردها ابن عبيدة، إذ ناقش الإمالة في كلمة (عين)، حيث جاءت الياء مباشرة بعد الألف، ولكن سيبويه لم يتطرق إلى ذلك، ولم يتحدث عن مجيء الياء بعد الألف سبباً في إمالة الألف، وكذا من جاؤوا بعده إلا أبا علي الفارسي، إذ جعل مجيء الياء قبل الألف سبباً ووقوعها بعدها سبباً آخر، قال: "وللإمالة أسباب توجبها، فمن ذلك وقوع الكسرة أو الياء قبل الألف، فالياء نحو قولهم: شيبانٌ وعَمِلانٌ... وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف، نحو: عابدٌ وعالمٌ ومسافرٌ، ومبايعٌ"<sup>[148]</sup>، وهذا القول الأخير هو ما يتناسب مع المسألة التي ذكرها ابن عبيدة، وأشار فيها إلى ظاهر كلام أبي علي المذكور.

وفي تصريح ابن عبيدة بأنهم لم يوجبوا إمالة الألف قبل الياء في نحو: عين، ما يدل على أن الإمالة هنا جائزة لا واجبة، مشيراً إلى أن بعضهم أجازوا ذلك منهم أبو الحسن شريح المقرئ، ونقله عن المبرد، ولم أقف على قولٍ في ذلك للمبرد. أما لفظ أبي علي: "وللإمالة أسباب توجبها"، فصرح بأن هذه الأسباب موجبة لا مجوزة لإمالة الألف.

وعقّب عبد القاهر الجرجاني على كلام أبي علي فقال: "وقول أبي علي: "وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف نحو: عابدٌ وعالمٌ ومسافرٌ ومبايعٌ"، فليس على ظاهره؛ وذلك أن الياء في (مبايع) لا تأثير له في الإمالة خصوصاً، وإنما ذاك للكسرة، ألا ترى أنك لو وضعت موضعها حرفاً آخر كانت الإمالة جائزة، ولو كانت تأتي لأجل الياء لوجب أن تذهب بذهابه... ويجوز أن يقال: إن الياء وإن كانت لا تذهب الإمالة

المنصوب مطلقاً، وهو منسوب لابن كيسان، وكلام الزجاجي يقتضيه<sup>[142، 136]</sup>.

ومن خلال هذا العرض يتضح جنوح أبي بكر بن عبيدة إلى المذهب الثاني، متابعاً شيخه ابن أبي الربيع وجههور القراء، في عدم جواز الروم في المنصوب، وإن كان قليلاً.

### المسألة السادسة- إمالة الألف إذا وليتها الياء في نحو: عاين.

قال ابن هانئ السبتي: "قال شيخنا أبو بكر: لم يذكرنا أن الياء يوجب هذا الألف، غير أن أبا الحسن شريحاً أجاز ذلك، نحو: عاين، ونقله عن المبرد، ولا يبعد ذلك، ويظهر من أبي علي وأبي القاسم"<sup>[143]</sup>.

### المناقشة:

ليس المقام هنا مقام تفصيل في ظاهرة الإمالة، فحسي من القلادة ما أحاط بالعنق، وسأكتفي بما يفيد في هذه المسألة من أقوال النحويين، غاضاً الطرف عن آراء القراء وأهل الأداء في هذه المسألة حتى لا يتشعب المقال وبطول النقاش.

ولعل تعريف ابن يعيش للإمالة الذي جمع بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي، هو التعريف الأشمل والأمثل فيما أحسب، حيث قال: "الإمالة مصدرٌ أمْلئُهُ أميلُهُ إمالةٌ". والميل: الانحراف عن القصد، يقال منه: "مال الشيء"، ومنه "مال الحاكم" إذا عدل عن الاستواء. وكذلك الإمالة في العربية عدولٌ بالألف عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفتحة، وبين مخرج الياء... فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، ويميلون الألف نحو الياء. فكما أنّ الفتحة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها؛ لأنّ الألف تابعة للحركة، فكأنّها تصير حرفاً ثالثاً بين الألف والياء"<sup>[144]</sup>.

وأسباب الإمالة، هي:

### الأول: الكسرة:

صرح سيبويه أن الألف تمال لوقوع الكسرة قبلها أو بعدها، وذكر أمثلة لما تمال فيه الألف بسبب الكسرة التي بعدها، وذلك نحو: عالمٌ وعابدٌ ومساجدٌ ومفاتيحٌ وعذافرٌ وهابيلٌ، ثم تحدث عن إمالة الألف إذا وقعت الكسرة قبلها، وذلك إذا كان الحرف المكسور في أول الكلمة وبينه وبين الألف حرف متحرك نحو: عمادٌ وكلابٌ، وكذلك إذا كان بين الحرف المكسور وبين الألف حرفان، والأول ساكن، نحو: سربالٌ وشمالل<sup>[145]</sup>. ويرى ابن يعيش أنّ تقدم الكسرة على الألف أدعى للإمالة من تأخرها، وتوالي الكسرات أقوى وأدعى، وكلما كانت الكسرة أقرب للألف قويت الإمالة<sup>[144]</sup>.

بذهابه، فإنه يؤكد أمرها ويشترك الكسرة في استدعائها، بذلك على ذلك أنك أملت لها على الانفراد في الضياع، فيكون مقصوده أن (مبايع) يكون للياء فيه تأثير ما في الإمالة كما يكون إذا كان قبل الألف، نحو: الضياع<sup>[149]</sup>. وهذا الكلام هو معنى كلام ابن عبيدة: "لم يذكروا أن الياء يوجب هذا الألف"، وسكوت سيبويه ومن بعده أيضاً يدل على كلامه أيضاً. لكن بعض النحويين -فضلاً عن أبي علي- نصوا على أن وقوع الياء بعد الألف سبب في الإمالة، صرح بذلك ابن الدهان، إذ جعل مجيء الياء بعد الألف سبباً في إمالتها، نحو: أي، ونياع<sup>[150]</sup>، وكذا ابن الأثير<sup>[151]</sup>، وابن مالك<sup>[152]</sup>.

### الثالث: الألف:

فمن ذلك الألف الزائدة التي هي بمنزلة المنقلبة عن الياء، وتأتي إما للتأنيث ك: حبلى ورضوى، أو للإلحاق ك: معزى وعلقى، أو للتكثير ك: قبعثرى، وكذا الألف في آخر الاسم إن كانت عن واو رابعة فصاعداً، كالأعلى والمصطفى، وألف الجمع كما في: سكارى وحبلى وصحارى وحبارى<sup>[145، 146، 147]</sup>.

### الرابع: كل ألف أصلها ياء أو واو وكانت عين الكلمة مفتوحة:

صرح سيبويه بإمالة كل ألف أصلها ياء أو واو، وكانت عين الكلمة مفتوحة شريطة أن تكون الكلمة على أربعة أحرف فصاعداً، وقد تركوا الإمالة في ذوات الواو إذا كانت ثلاثة<sup>[145]</sup>، وكانت عبارة السرياني أشد وضوحاً، إذ قال: "وما كان أصله واواً انقلبت ياء نحو: أدنى وملهى، وجميع ما كان من ذوات الواو إذا وقعت الواو رابعة وقبلها فتحة انقلبت ياء ثم انقلبت ألفاً، فجرى مجرى الياء في حكم الإمالة، ألا ترى أنا نقول غزوت ثم نقول أغزيت وأغزيت واستغزيت تنبيه استغزيت، وأما ما كان أصله ألفاً فحبلى وسكرى؛ لأنك تقول: حبليان وسكريان، فهذا كله حكم الياء الأصلية في الإمالة"<sup>[153]</sup>.

### الخامس: الألف منقلبة عن واو أو ياء هما عين الفعل:

أكد سيبويه أن الإمالة هنا خاصة ببعض أهل الحجاز، ولا يميلها عامتهم وقد وافقوا فيها بني تميم، مبيناً أنهم يميلون الألف إذا كان أصله ياء أو واواً إذا كانا عين الكلمة، وكان أولها مكسوراً في (فعلت)، كما في: خفت وطبت وهبت وصرت وخفت<sup>[145]</sup>، وقد أوضح المبرد سبب الإمالة هنا؛ وذلك للدلالة على أصل هذه الألف، وهو الكسر سواء كان أصلها واواً أو ياء، مؤكداً أن إمالة الألف في الياء أحسن، وذلك نحو: صار وباع، فالإمالة هنا دليل على أن أصل العين الكسر، حين تقول: صرت وبعث<sup>[146]</sup>.

### السادس: الإمالة لأجل الإمالة:

والذي يهمننا في دراسة المسألة محل النقاش، هو إمالة الألف لمجيء الياء بعدها كما في كلمة (عائِن) التي ناقشها ابن عبيدة، وقد أوضحت سكوت أكثر النحويين عن هذا السبب في إمالة الألف ابتداء من سيبويه، وأن أول من ساقه وذكره هو أبو علي الفارسي، على حد ما توصلت إليه وناقشته في هذا البحث. وعبارة ابن عبيدة: "لم يذكروا أن الياء يوجب هذا الألف"، إشارة إلى رأي بعضهم ومنهم الرضي الذي لا يرى اشتراط مجيء الياء المتأخر في إمالة الألف كونه مكسوراً فقط غير مفتوح أو مضموم؛ إذ قال: "وإن تأخرت الياء من الألف؛ فإن كانت مكسورة ك: (مبايع)، فالمقتضي للإمالة في مثله أقوى من المقتضي في نحو: عابده، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة ك: المبايع، و"التبايع" فلا تؤثر"<sup>[154]</sup>. وأما غيره فقد صرحوا بأن الياء المتأخرة المباشرة للألف سبب في إمالتها، حسبما جلاّه البحث.

ومن خلال ذلك يتضح أن الياء سبب قوي في إمالة الألف ومؤثر بارز في ذلك، متقدماً أو متأخراً، ويعد ذلك من الظواهر الصوتية، حيث يؤثر صوت الياء متأخراً بقوة في إمالة مصوت الألف، ويظهر بجلاء أثر صوت الياء في تلك الظاهرة تحقيقاً للانسجام الصوتي، والتسهيل النطقي، والتشاكل اللفظي.

### المسألة السابعة- إدغام التاءين في أول المصدر من (تفعل وتفاعل).

قال الشاطبي: "...وأما المصدر فهو عند صاحب تلك الطريقة غير جار على الفعل، وإذا لم يكن جارياً عليه فقد فارق اسم الفاعل وغيره، وصار ك (ددن) ونحوه، فلا يجوز عنده فيه الإدغام؛ لما يلزم من لحاق ألف الوصل في غير موضعها، كما ذكر قبل، ذكر هذه الطريقة ابن عبيدة في اختصار البسيط لابن أبي الربيع"<sup>[33]</sup>.

### المناقشة:

هذه مسألة خلاف بين النحويين، وينبغي تجلية ذلك الخلاف على النحو التالي:

وإن كان قليلاً في الشعر [159، 160]. وتابعهم الرضي معللاً جواز الإدغام في مصادر الأبواب المذكورة، وإن لم توازن الفعل؛ لشدة مشابقتها لأفعالها [161]. ومن ذلك قراءة الحسن (اطَّيَّرَكُمْ) [162، 163] من قوله تعالى: ﴿طَاطِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾ [يس: 19]، فأدغمت التاء في الطاء، ثم اجتلبت همزة الوصل احترازاً من الابتداء بالسكان.

ومما ورد من ألفاظ دالة على مصادر جرت على الإدغام في هذا الباب: اطَّهَّرَ اطَّهَّرًا [164]، والاصَّعُدُ والاصَّاعُدُ [165]. وجاء من الوجه الذي ذكره أبو العلاء المعري، ألفاظ أيضاً، نحو: اطَّوَّفَ اطَّوِّافًا [166]، واصَّعَدَ اصَّعَادًا [167]، واستَوَى استَوَاءً، وادَّارَسَ ادِّارَسَاءً، واتَّعَلَّ اتَّعَالًا [168]، وادَّثَرَ ادِّثَارًا [169].

**المذهب الثاني:** مذهب المانعين، الذين يرون بقاء المصدر على أصله دون إدغام، صرح بذلك السمين الحلبي في غير موضع، جاعلاً من ذلك الأصل الذي ينبغي الركون إليه، قال: "وأصل ادَّارَأْتُمْ: تدارَأْتُمْ، تفاعلتم من الدرء، وهو الدفع، فاجتمعت التاء مع الدال وهي مقاربتها، فأريد الإدغام، فقلبت التاء دالاً، وسكنت لأجل الإدغام، ولا يمكن الابتداء بالسكان، فاجتلبت همزة الوصل؛ ليتبدأ بها، فبقي ادَّارَأْتُمْ، وهذا مطرد في كل فعل على تفاعل أو تفعل.... والمصدر على التفاعل أو التفعل، نحو: تدارؤ، وتطَّهَّر، نظراً إلى الأصل، وهذا أصل نافع في جميع الأبواب" [170]. فهو هنا يؤكد على هذا الأصل الذي اختطه ورسمه لنفسه، وحيثما ورد من هذا القبيل في كتابه، فإنه يحيله إلى تحريه، ويرده إلى تحقيقه في المسألة التي ذكرناها آنفاً [171، 172، 173، 174]، وهو في ذلك متابع لابن أبي الربيع وتلميذه أبي بكر بن عبيدة.

**المذهب الثالث:** مذهب المتردد بين الجواز والمنع، وإليه جنح أبو حيان، فحيناً نجده يميز ذلك في بعض كتبه، وكثيراً ما يحمل مصدر الفاعلين (تفعل وتفاعل) عليهما، فحكمه حكمهما في الإدغام، وتارة يمنع ذلك فيما نقله عنه تلميذه السمين الحلبي، قال السمين: "وكان هو في بعض ما ردَّ به علي ابن مالك في شرح التسهيل في باب المصادر قال: "إن مصدرَ تَطَّيَّرَ وتدارَأَ إذا أدغما وصارا اطَّيَّرَ وادَّارَأَ لا يجيء مصدرُهُما عليهما بل على أصلهما فيقال: اطَّيَّرَ تَطَّيَّرًا، وادَّارَأَ تدارؤًا" [175]، 176، 177، 163، 178].

والذي يظهر لي أن مذهب سيبويه ومن معه من المجيزين هو المذهب القوي؛ لوجود الاستعمال الذي يؤنس به، والسماع الذي يُستند عليه.

#### الخاتمة

بعد هذه الرحلة الماتعة في حياة عالمنا الجليل ابن عبيدة السبتي، ظهرت بعض النتائج، أبرزها:

**المذهب الأول:** جواز الإدغام في المصدر في هذا الباب، وهو مذهب سيبويه ومن وافقه، فقد نص سيبويه على أن الحكم في التفاعل والتفعل جار بجواز الوجهين كالفعل من غير فرق، فيجوز الإدغام في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من الفعل الذي يكون من هذا الباب، دون اشتراط لجرىان على الفعل أو عدم الجريان، قال سيبويه: "وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [يونس: 24]، إنما هي: تزيَّنت، وتقول في المصدر: ازيَّناً وادَّارؤاً.... وينبغي على هذا أن تقول في تترَّس: اترَّس" [155].

ونُسب إلى الفراء أن العرب تبني المصدر على الإدغام كما بنوا الفعل، فيقولون: ادارَأَ ادارؤاً، مثل ادارَكَ اداركاً، واتَّاعَلَ اتَّاعُلًا وازَّامَلَ [156]. وقال الأخفش: "وازيَّنت ثقيلة (ازيَّناً) يريد المصدر، وهو من التفعل، وإنما زاد الألف حين أدغم؛ ليصل الكلام؛ لأنه لا يبتدأ بساكن" [157]. وصرح السيرافي مؤيداً كلام سيبويه بأن الإدغام جائز في مصدر هذين الفعلين إذا كان الفاء أحد الحروف التي تدغم التاء فيها، نحو: اطَّوَّعَ اطَّوَّعًا، وازَّيَّنَ ازيَّناً، وادَّارَأْتُمْ ادارؤاً، واتَّاعَلَ، فالأصل: تطوَّع، وتزيَّين، وتدارَأ، وتناقل، فلما أدغم اجتلبت ألف الوصل تجنباً للابتداء بالسكان، والإدغام فيما كان من مخرج التاء أقوى [158].

وكان لأبي العلاء المعري تفصيل جيد، إذ زاد وجهاً آخر، فأوضح أن الإدغام في مصدر (تفعل وتفاعل) لا يقتصر على مصدرها القياسي فقط، ولكن يجوز الإدغام، وبناءه على: تَفَعَّلَ، قال: "فيذا أردت أن تنطق بمصدر (تطَّيَّرنا) وبابه فلك فيه وجهان: أحدهما أن تجيء به على لفظ التطَّيَّر، فتقول: اطَّيَّرَ اطَّيَّرًا، واتَّاعَلَ اتَّاعُلًا، وكذلك حُكِيَ عن العرب أنها تقول: اطَّوَّفَتْ بالبيت اطَّوِّفًا، واتَّاعَلَتْ اتَّاعُلًا، والآخر أن تبنيه على التَفَعَّلَ؛ لأن من العرب من يقول: تطَّيَّرْتُ تَطَّيَّرًا، وتفرَّقَ القوم تَفَرَّقًا، وعلى هذا يروى بيت تأبط شراً\*:

طيفُ ابنةِ الحرِّ إذْ كُنَّا نُواصِلُها

ثمَّ اجتنبتَ بما بعدَ التَّفَرَّقِ.

وقال أبو زيد\*\*:

فنازَ الزاجرونَ فزادَ منهم

تقريباً وصادفَهُ ضَبِيسٌ\*\*\*.

فتقول على هذا في مصدر اطَّيَّرَ واتَّاعَلَ: اطَّيَّرَ، واتَّاعَلَ. ثم صحَّ المعري أن ذلك مطرد في (تفعل)، ومنه أيضاً: تحبَّدَ الظلم حَبِّدًا\*\*\*\*،

\* البيت من البسيط. انظر ديوانه 127، ورسالة الملائكة 90/1، ورسالة الغفران 108.

\*\* البيت من الوافر. انظر ديوانه 97، ورسالة الملائكة 90/1، ورسالة الغفران 108.

\*\*\* الضبيس: الصَّعْبُ العَسِيرُ. والضَّيْبُ: القليلُ الفِطْنة الذي لا يَهْتَدِي لِلجِيلَةِ. والضَّيْبُين: الجبانُ.

انظر لسان العرب (ضبيس) 116/6.

\*\*\*\* تحبذ الظلم الحنظل: إذا كسره وأخرج منه ما بداخله ليأكله. انظر المخصص 284/3،

وشمس العلوم 6861/10.

- 3- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، 1351م، ج2 ص 182.
- 4- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البياي الحلبي، ط1، 1964م، ج1 ص 170.
- 5- حدادي، أحمد، رحلة ابن رشيد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2003م، ص 274.
- 6- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار، عيون التراث الإسلامي، ط1، 1995م، ج1، ص 348.
- 7- الوادي آشي، محمد بن جابر، برنامج الوادي آشي، دار المغرب الإسلامي، (ط1)، 1980م، ص 21.
- 8- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البياي الحلبي، ط1، 1964م، ج2 ص 274.
- 9- ابن القاضي، أحمد بن محمد، درة الحجال في أسماء الرجال، دار التراث، ط1، 1971م، ج2 ص 259.
- 10- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البياي الحلبي، ط1، 1964م، ج2 ص 125.
- 11- ابن القاضي، أحمد بن محمد، درة الحجال في أسماء الرجال، دار التراث، ط1، 1971م، ج3 ص 46.
- 12- المراكشي، محمد بن محمد، الذيل والتكملة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2012م، 3/ 197.
- 13- ابن تاويت، محمد، تاريخ سبتة، دار الثقافة، ط1، 1982م، ص 160.
- 14- ابن فرحون، إبراهيم بن علي، الديباج المذهب، في معرفة أعيان المذهب، دار التراث، ج1 ص 393.
- 15- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج3 ص 109.
- 16- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البياي الحلبي، ط1، 1964م، ج1 ص 192.
- 17- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج3 ص 63.
- 18- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البياي الحلبي، ط1، 1964م، ج1 ص 139.
- 19- الجذامي، علي بن عبد الله، المرقية العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، دار الآفاق الجديدة، ط5، 1983م، 141.
- 20- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج4 ص 168.

- 1- ابن عبيدة من نخاعة الأندلس السبتيين، الذين غمرهم التاريخ، فلم يكن لهم حظ وافر من الشهرة؛ وذلك لأن مصنفاته لم يكتب لها الظهور، ولم يصل إلينا شيء من تراثه وكتبه، سوى النزر اليسير من آرائه وأقواله المتناثرة، وشذرات من أقواله المتفرقة في بطون الكتب والمصنفات النحوية الأندلسية التي نقلت عنه.
- 2- أوضح البحث أن للأستاذ ابن عبيدة مكانة علمية عظيمة، ومنزلة رفيعة عند نخاعة سبتة، حيث تولى إمامة المدرسة النحوية السبتية بعد شيخه ابن أبي الربيع.
- 3- كان ابن عبيدة إماماً مبرزاً وعالملاً لا يشق له غبار، ولا يدل على ذلك إلا تصديه لشرح كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، كما كان مقرئاً عالماً بالقراءات والأداء.
- 4- رجح البحث أن يكون لعالمنا الجليل تأليف أخرى، لكن طالتها يد البلى، وعدت عليها عوادي الليالي والأيام، وطمرها غبار السنين والأزمان.
- 5- لم يكن ابن عبيدة مجرد ناقل للمسائل، ولا حاكياً عن غيره، بل كان له تفرّد ببعض الآراء، وردود واعتراضات على بعض الأقوال إذا لم يكن راضياً عنها، واختيارات جيدة.
- 6- هنالك بعض الآراء التي انفرد بها ابن عبيدة، ولعله لم يسبق إليه صراحة، من ذلك قوله بالاستغناء عن تصغير علم الجنس بالنكرة.
- 7- أظهر البحث تأثير ابن عبيدة بمن سبقه لا سيما شيخه ابن أبي الربيع، كما أظهر تأثيره في الخالفين بعده، ويظهر ذلك من خلال نقلهم عنه، كتلميذه ابن هانئ السبتي، وابن الفخار، وابن لب، والشاطبي، والرعيبي، والراعي الغرناطي.
- 8- كان ابن عبيدة معتدلاً برأيه، فلم يمنعه اعتداده برأيه من مخالفة شيخه ابن أبي الربيع، إذ انفصل عنه في مسألة النسب إلى حُوْولة وُلُوْيرة.
- 9- يظهر من خلال دراسة آراء ابن عبيدة تأثيره بالمذهب البصري، وإن لم يكن تأثيراً مطلقاً، فقد كان له بعض المواقف من البصريين، ومخالفتهم في بعض ما ذهبوا إليه من أقوال أو آراء.
- المراجع:**
- 1- التنجيبي، القاسم بن يوسف، برنامج التجيبي. دار العربية للكتاب، 1981م، ص 34.
- 2- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار، عيون التراث الإسلامي، ط1، 1995م، ج3 ص 1422.

- 21- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج2 ص154.
- 22- الجذامي، علي بن عبد الله، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، دار الآفاق الجديدة، ط5، 1983م، ص153.
- 23- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج4 ص4.
- 24- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البسابي الحلبي، ط1، 1964م، ج2 ص117.
- 25- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، ج4 ص273.
- 26- ابن فرحون، إبراهيم بن علي، الديباج المذهب، في معرفة أعيان المذهب، دار التراث، ج1 ص398.
- 27- المقرئ، شهاب الدين أحمد بن محمد، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، ط1، 1997م، ج5 ص232.
- 28- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، ربحانة الكتاب ونجعة المتاب، مكتبة الخانجي، ط1، 1980م، ج2 ص273.
- 29- ابن القاضي، أحمد بن محمد، درة المجال في أسماء الرجال، دار التراث، ط1، 1971م، ج2 ص27.
- 30- السبتي، محمد بن القاسم، الحِصَانُ الأَخْبَارُ عما كَانَ يَنْفَعُ سِبْتَةَ مِنْ سَبِيّ الأَثَارِ، الرباط، ط2، 1983م، ص17.
- 31- الرعييني، أحمد بن يوسف، شرح ألفية ابن معطي، جامعة أم القرى، 1990م، ج2 ص756.
- 32- المنوني، محمد، الصلوات الثقافية بين المغرب وتونس، مجلة المناهل، الرباط، 1980م، ع17 ص93-94.
- 33- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج9 ص459.
- 34- ابن الفخار، محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1990م، ص1019.
- 35- الراعي، محمد بن محمد، عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1985م، ص152-248.
- 36- الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم، ط1، 1997-2013م، ج4 ص58.
- 37- ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، جامعة أم القرى، ط1، 2000م، ج1 ص76.
- 38- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، دار الفكر، 1995م، ج1 ص141.
- 39- الهمناني، المنتجب، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، دار الزمان، ط1، 2006م، ص95.
- 40- ابن جزري، محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، شركة دار الأرقم، ط1، 1996م، ج2 ص102.
- 41- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، دار الفكر، 2000م، ج8 ص248.
- 42- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م، ج1 ص549.
- 43- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج2 ص6.
- 44- المحاربي، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، ج4 ص261.
- 45- سيويوه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج1 ص39-40.
- 46- المررد، محمد بن يزيد، المقتضب، عالم الكتب، ج3 ص95.
- 47- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج1 ص177.
- 48- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دار الأرقم، ط1، 1999م، ص129.
- 49- الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار كنوز إشبيلية، ط1، 1997-2013م، ط1، 1997-2013م، ج6 ص5.
- 50- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ط1، 2003م، ج2 ص676.
- 51- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام للطباعة، ط1، 2008م، ج3 ص1458.
- 52- الأزهرى، خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ج1 ص358.
- 53- السهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م، ص262.
- 54- سيويوه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج1 ص35-414.
- 55- المررد، محمد بن يزيد، المقتضب، عالم الكتب، ج4 ص336-340.
- 56- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج1 ص97.
- 57- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م، ج1 ص306.
- 58- ابن خروف، علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1999م، ج1 ص376-377.
- 59- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيويوه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج1 ص271-272.
- 60- الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، جامعة الرياض، ط1، 1969م، ص171.
- 61- الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيويوه، ط1، 1990م، ج1 ص61.

- 62- الرضي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1993م، ج1 ص 584.
- 63- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، دار المصرية، ط1، ج3 ص 243.
- 64- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م، ج1 ص 308-314.
- 65- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م، ج2 ص 683.
- 66- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 286.
- 67- الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، ط1، 1988م، ج2 ص 53.
- 68- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، الفروق اللغوية، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1992م، ص 298.
- 69- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مكتبة الخانجي، ط1، 1991م، ج1 ص 343.
- 70- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، ط6، 1985م، ص 209.
- 71- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج3 ص 128.
- 72- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م، ج4 ص 20.
- 73- الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م، ج2 ص 160.
- 74- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، ج2 ص 295-296.
- 75- الرضي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1993م، ج1 ص 831.
- 76- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج2 ص 412-470.
- 77- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج3 ص 167.
- 78- الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، جامعة الرياض، ط1، 1969م، ص 240.
- 79- الباقلوي، علي بن الحسين، شرح اللمع، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1990م، ج1 ص 170.
- 80- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج1 ص 265.
- 81- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج2 ص 288-296.
- 82- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، دار الرشيد للنشر، ط1، 1982م، ج2 ص 800.
- 83- البطليوسي، محمد بن عبدالله بن السيد، رسائل في اللغة، مركز الملك فيصل، ط1، 2007م، ص 293.
- 84- الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، (ط1). 1993م، ص 52.
- 85- ابن برهان، عبد الواحد بن علي، شرح اللمع، السلسلة التراثية، ط1، 1984م، ج1 ص 94.
- 86- ابن علان، محمد، الفتوحات الربانية، جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ج2 ص 324.
- 87- الزركشي، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1957م، ج3 ص 116.
- 88- ابن الصائغ، محمد بن عبد الرحمن، المرقاة لإعراب لا إله إلا الله، مجلة الدراسات اللغوية، مج 2، ع 2، 2000م. ص 44-72.
- 89- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج3 ص 1209.
- 90- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مكتبة الخانجي، ط1، 1991م، ج1 ص 432.
- 91- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م، ج1 ص 377.
- 92- الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، جامعة الرياض، ط1، 1981، ص 120.
- 93- ابن هاني، محمد بن علي، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2019م، ص 661.
- 94- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة، ج4 ص 269.
- 95- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج4 ص 236-237.
- 96- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 395.
- 97- ابن الأنباري، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، لجنة إحياء التراث، ط1، 1981م، ج1 ص 198-199.
- 98- القيسي، مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، جامعة الشارقة، ط1، 2008م، ج5 ص 3436-3437.
- 99- اللخمي، ابن هشام، شرح الفصيح، ط1، 1988م، ص 204.
- 100- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مكتبة الخانجي، ط1، 1991م، ج3 ص 26.
- 101- ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، جامعة أم القرى، ط1، 2000م، ج2 ص 50.
- 102- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج3 ص 365.
- 103- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج6 ص 395.

- 125- - ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج3 ص 72 .
- 126- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، دار الكتب الثقافية، ص 208.
- 127- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، دار الفكر، 1995م، ج2 ص 153-154 .
- 128- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج3 ص 445 .
- 129- ابن مالك، محمد بن عبدالله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتاب العربي، 1967م، ص 263 .
- 130- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، 1975، ج2 ص 25-27 .
- 131- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج2 ص 612.
- 132- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج4 ص 98.
- 133- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج7 ص 505 .
- 134- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دار السلام للطباعة، ط2، 2007م، ص 543 .
- 135- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام للطباعة، ط1، 2008م، ج9 ص 4703 .
- 136- الأزهرى، خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ج5 ص 96.
- 137- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج8 ص 52-53 .
- 138- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج4 ص 168-172 .
- 139- ابن الباذن، أحمد بن علي، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، ص 249-252 .
- 140- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، 1975، ج2 ص 275 .
- 141- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج2 ص 808.
- 142- النحاس، أحمد بن محمد، عمدة الكتاب، دار ابن حزم، ط1، 2004م، ص 197 .
- 143- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، دار الأمل، ط1، 1984م، ص 309 .
- 144- ابن هانئ، محمد بن علي، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، مخطوط، ص 459 .
- 145- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج5 ص 188-195 .
- 104- الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم، ط1، 1997-2013م، ج3 ص 113 .
- 105- ابن هانئ، محمد بن علي، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2019م، ص 886 .
- 106- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 611-637 .
- 107- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج3 ص 3-246 .
- 108- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج4 ص 381-380 .
- 109- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج3 ص 287-288 .
- 110- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م، ج2 ص 127-130 .
- 111- الرضي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1993م، ج2 ص 139 .
- 112- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م، ج4 ص 1815 .
- 113- ابن الناظم، محمد بن محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ج1 ص 548 .
- 114- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج1 ص 409.
- 115- ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، دار المدني- دار الفكر، ط1، 1985م، ج3 ص 399 .
- 116- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام للطباعة، ط1، 2008م، ج9 ص 4762 .
- 117- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج7 ص 191 .
- 118- ابن هانئ، محمد بن علي، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2019م، ص 1215 .
- 119- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 478-480 .
- 120- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج4 ص 219 .
- 121- الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، ط1، 1990م، ج3 ص 341 .
- 122- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج1 ص 111 .
- 123- ابن الفخار، محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1990م، ص 1132 .
- 124- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 339 .

- 167- الأزهرى، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث، ط1، 2001م، ج14 ص 26 .
- 168- الأزهرى، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث، ط1، 2001م، ج2 ص 7 .
- 169- ابن القطاع، علي بن جعفر، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، دار الكتب، 1999م، ص 338 .
- 170- الصغاني، الحسن بن محمد، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، دار الكتب، 1973م، ج2 ص 509 .
- 171- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج1 ص 434-435 .
- 172- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج2 ص 190 .
- 173- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج5 ص 506 .
- 174- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج6 ص 49-178 .
- 175- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج8 ص 536 .
- 176- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج1 ص 178 .
- 177- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج2 ص 495-496 .
- 178- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، 2000م، ج3 ص 497 .
- 179- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج9 ص 252 .
- 146- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج4 ص 117-127 .
- 147- المررد، محمد بن يزيد، المقتضب، عالم الكتب، ج3 ص 42-45 .
- 148- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج3 ص 160 .
- 149- الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، جامعة الرياض، ط1، 1981، ص 323 .
- 150- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح التكملة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 2007م، ج2 ص 1147 .
- 151- ابن الدهان، سعيد بن المبارك، الفصول في العربية، دار الأمل، ط1، 1988م، ص 104 .
- 152- ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، جامعة أم القرى، ط1، 2000م، ج2 ص 337-340 .
- 153- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م، ج4 ص 1972 .
- 154- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج4 ص 496-504 .
- 155- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، 1975، ج3 ص 10 .
- 156- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج4 ص 475 .
- 157- الواحدي، علي بن أحمد، التفسير البسيط، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 2010م، ج3 ص 62 .
- 158- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، مكتبة الخانجي، ط1، 1990م، ج1 ص 372 .
- 159- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج5 ص 499 .
- 160- المعري، أحمد بن عبدالله، رسالة الملائكة، دار صادر، 1992م، ج1 ص 90-91 .
- 161- المعري، أحمد بن عبدالله، رسالة الغفران، مطبعة أمين هندية، ط1، 1907م، ص 108 .
- 162- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، 1975، ج3 ص 240 .
- 163- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، ط1، 1987م، ج4 ص 9 .
- 164- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، 2000م، ج9 ص 54 .

## References

- 1- al-Tujaībī, al-Qāsim ibn Yūsuf, Barnāmaj al-Tujaībī. Dār al-‘Arabīyah lil-Kitāb, 1981, pp 34.
- 2- al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad. Ma‘rifat al-Qurrā’ al-Kibār, ‘Uyūn al-Turāth al-Islāmī. 1<sup>st</sup> edition, 1995, Vol.3 pp 1422.
- 3- Ibn al-Jazarī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad, Ghāyat al-Nihāyah fī Ṭabaqāt al-Qurrā’, Maktabat Ibn Taymīyah, 1351m, Vol.2 pp 182.
- 4- Al-Suyūfī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Rahmān ibn Abī Bakr. Bughyat al-Wu‘āh fī Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh, Maktabat ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1<sup>st</sup> edition, 1964, voll pp 170.
- 5- Ḥaddādī, Aḥmad, Riḥlat Ibn Rashīd, The Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, 1<sup>st</sup> edition, 2003, pp 274.
- 6- al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad. Ma‘rifat al-Qurrā’ al-Kibār, ‘Uyūn al-Turāth al-Islāmī. 1<sup>st</sup> edition, 1995, vol.1, pp 348.
- 7- al-Wādī Āshī, Muḥammad ibn Jābir, Barnāmaj al-Wādī Āshī, Dār al-Maghrib al-Islāmī, (1<sup>st</sup> edition), 1980, pp21

- 26- Ibn Farḥūn, Ibrāhīm ibn 'Alī, al-Dībāj al-Mudhahhab, fi Ma'rifat A'yān al-Madhhab, Dār al-Turāth, vol.1 pp 398.
- 27- Al-Maqarri, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad, Nafḥ al-Ṭīb min Ghuṣn al-Andalus al-Raṭīb, Dār Ṣādir, 1<sup>st</sup> ed., 1997, vol.5 pp 232.
- 28- Ibn al-Khaṭīb, Lisān al-Dīn Muḥammad ibn 'Abdillāh, Rayḥānat al-Kitāb wa Naj'at al-Muntāb, Maktabat al-Khānjī, 1<sup>st</sup> ed., 1980, vol.2 pp 273.
- 29- Ibn al-Qāḍī, Aḥmad ibn Muḥammad, Durrat al-Ḥijāl fi Asmā' al-Rijāl, Dār al-Turāth, 1<sup>st</sup> ed., 1971, vol.2 pp 27.
- 30- al-Sabtī, Muḥammad ibn al-Qāsim, Ikhtisār al-Akhhār 'ammā kāna be-Thaghr Sabtah min Sanī al-Āthār, Rabat, vol.2, 1983, pp 17.
- 31- Al-Ru'ainī, Aḥmad ibn Yūsuf, Sharḥ Alfīyat Ibn Mu'tī, Umm al-Qura University, 1990, vol.2 pp 756.
- 32- al-Manūnī, Muḥammad, al-Ṣilāt al-Thaqāfiyah bayna al-Maghrib wa Tounis, al-Manahil Magazine, Rabat, 1980, Iss. 17 pp 93-94.
- 33- Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā, al-Maqāsid al-Shāfiyah fi Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Umm al-Qura University, 1<sup>st</sup> ed., 2007, vol.9 pp 459.
- 34- Ibn al-Fakhkhār, Muḥammad ibn 'Alī, Sharḥ Jumal al-Zajjājī, a PhD dissertation, Umm al-Qura University, 1990, pp 1019.
- 35- Al-Rā'ī, Muḥammad ibn Muḥammad, 'Unwān al-Ifādah l'khwān al-Istifādah, a PhD dissertation, Umm al-Qura University, 1985, pp 152-248.
- 36- al-Andalusī, Abū Ḥayyān, al-Tadhyīl wa-al-Takmil fi Sharḥ Kitāb al-Tas'hīl, Dār al-Qalam, 1<sup>st</sup> ed., 1997-2013, vol.4 pp 58.
- 37- Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad, al-Badī' fi 'Ilm al-'Arabīyah, Umm al-Qura University, 1<sup>st</sup> ed., 2000, vol.1 pp 76.
- 38- al-'Ukbarī, Abū al-Baqā', al-Lubāb fi 'Ilal al-binā' wa al-i'rāb, Ṭ1, Dār al-Fikr, 1995, vol.1 pp 141.
- 39- Al-Hamadhānī, al-Muntajab, al-Kitāb al-Farīd fi I'rāb al-Qur'ān al-Majīd, Dār al-Zamān, 1<sup>st</sup> ed., 2006, pp 95.
- 40- Ibn Juzayy, Muḥammad ibn Aḥmad, al-Tas'hīl li-'Ulūm al-Tanzīl, Sharikat Dār al-Arqam, 1<sup>st</sup> ed., 1996, vol.2 pp 102.
- 41- Al-Anadalusi, Abū Ḥayyān, al-Baḥr al-Muḥīṭ, Dār al-Fikr, 2000, vol.8 pp 248.
- 42- Ibn Abī al-Rabī', 'Ubayd Allāh ibn Aḥmad, al-Basīṭ fi Sharḥ Jumal al-Zajjājī, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1<sup>st</sup> ed., 1986, vol.1 pp 549.
- 43- al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā, al-maqāsid al-shāfiyah fi sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Umm al-Qura University, 1<sup>st</sup> ed., 2007, vol.2 pp 6.
- 44- Al-Muḥārbī, 'Abd al-Ḥaqq ibn Ghālib, al-Muḥarrar al-Wajīz Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1<sup>st</sup> ed., 2002, vol.4 pp 261.
- 45- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol.1 pp 39-40.
- 46- Al-Mubbarid, Muḥammad ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, 'Ālam al-Kutub, vol.3 pp 95.
- 47- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sirrī, al-Uṣūl fi al-Naḥw, Mu'assasat al-Risālah, vol.1 pp 177.
- 8- al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Bughyat al-Wu'āh fi Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh, Maktabat 'Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1<sup>st</sup> edition, 1964, vol.2 pp 274.
- 9- Ibn al-Qāḍī, Aḥmad ibn Muḥammad, Durrat al-Ḥijāl fi Asmā' al-Rijāl, Dār al-Turāth, 1<sup>st</sup> ed., 1971, vol.2 pp 259.
- 10- al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Bughyat al-Wu'āh fi Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh, Maktabat 'Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1<sup>st</sup> edition, 1964, vol.2 pp 125.
- 11- Ibn al-Qāḍī, Aḥmad ibn Muḥammad, Durrat al-Ḥijāl fi Asmā' al-Rijāl, Dār al-Turāth, 1<sup>st</sup> ed., 1971, vol.3 pp 46.
- 12- al-Marrākushī, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Dhayl wa al-Takmilah, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1<sup>st</sup> ed., 2012, vpl.3 pp 197.
- 13- Ibn Tāwīt, Muḥammad, Tārīkh Sabtah, Dār al-Thaqāfah, 1<sup>st</sup> ed., 1982, pp 160.
- 14- Ibn Farḥūn, Ibrāhīm ibn 'Alī, al-Dībāj al-Mudhahhab, fi Ma'rifat A'yān al-Madhhab, Dār al-Turāth, vol.1 pp 393.
- 15- Ibn al-Khaṭīb, Lisān al-Dīn Muḥammad ibn 'Abdillāh, al-Iḥāṭah fi Akhhār Gharnāṭah, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1<sup>st</sup> ed., 1424 AH, vol.3 pp 109.
- 16- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Bughyat al-Wu'āh fi Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh, Maktabat 'Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1<sup>st</sup> edition, 1964, vol1 pp 192.
- 17- Ibn al-Khaṭīb, Lisān al-Dīn Muḥammad ibn 'Abdillāh, al-Iḥāṭah fi Akhhār Gharnāṭah, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1<sup>st</sup> ed., 1424 AH, vol.3 pp 63.
- 18- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Bughyat al-Wu'āh fi Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh, Maktabat 'Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1<sup>st</sup> edition, 1964, vol1 pp 139.
- 19- Al-Judhāmī, 'Alī ibn 'Abdillāh, al-Marqabah al-'Ulyā fi man Yastaḥiqq al-Qaḍā' wa-al-Futyā, Dār al-Āfāq al-Jadīdah, 5<sup>th</sup> ed., 1983, 141.
- 20- Ibn al-Khaṭīb, Lisān al-Dīn Muḥammad ibn 'Abdillāh, al-Iḥāṭah fi Akhhār Gharnāṭah, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1<sup>st</sup> ed., 1424 AH, vol.4 pp 168.
- 21- Ibn al-Khaṭīb, Lisān al-Dīn Muḥammad ibn 'Abdillāh, al-Iḥāṭah fi Akhhār Gharnāṭah, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1<sup>st</sup> ed., 1424 AH, vol.2 pp 154.
- 22- Al-Judhāmī, 'Alī ibn 'Abdillāh, al-Marqabah al-'Ulyā fi man Yastaḥiqq al-Qaḍā' wa-al-Futyā, Dār al-Āfāq al-Jadīdah, 5<sup>th</sup> ed., 1983, 153.
- 23- Ibn al-Khaṭīb, Lisān al-Dīn Muḥammad ibn 'Abdillāh, al-Iḥāṭah fi Akhhār Gharnāṭah, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1<sup>st</sup> ed., 1424 AH, vol.4 pp 4.
- 24- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Bughyat al-Wu'āh fi Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh, Maktabat 'Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1<sup>st</sup> edition, 1964, vol.2 pp 117.
- 25- Ibn al-Khaṭīb, Lisān al-Dīn Muḥammad ibn 'Abdillāh, al-Iḥāṭah fi Akhhār Gharnāṭah, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1<sup>st</sup> ed., 1424 AH, vol.4 pp 273.

- 70- Ibn Hishām, 'Abdullāh ibn Yūsuf, Mughnī al-Labīb 'an Kutub al-A'arīb, Dār al-Fikr, 6<sup>th</sup> ed., 1985, pp 209.
- 71- Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī, Sharḥ al-Mufaṣṣal, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2001, vol.3 pp 128.
- 72- al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf, 'Umdat al-Ḥuffāz fī Tafsīr Ashraf al-Alfāz, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 1996, vol.4 pp 20.
- 73- al-Ushmūnī, 'Alī ibn Muḥammad, Sharḥ al-Ushmūnī 'alā Alfīyat Ibn Mālik, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 1998, vol.2 pp 160.
- 74- Ḥasan, 'Abbās, al-Naḥw al-Wāfi, Dār al-Ma'arif, 15<sup>th</sup> ed., vol.2 pp 295-296.
- 75- al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib, Imam Muhammad bin Saud university, 1<sup>st</sup> ed., 1993, vol.1 pp 831.
- 76- al-Sīrāfi, al-Ḥasan ibn Allāh, sharḥ Kitāb Sībawayh, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.2 pp 412 – 470.
- 77- al-Sīrāfi, al-Ḥasan ibn Allāh, sharḥ Kitāb Sībawayh, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.3 pp 167.
- 78- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, al-Īdāh al-'Aḍuḍī, Riyadh university, 1<sup>st</sup> ed., 1969, pp 240.
- 79- Al-Bāqūlī, 'Alī ibn al-Ḥusain, Sharḥ al-Luma', Imam Muhammad bin Saud university, 1990, vol.1 pp 170.
- 80- Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī, Sharḥ al-Mufaṣṣal, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2001, vol.1 pp 265.
- 81- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol.2 pp 288-296.
- 82- Al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir ibn 'Abd al-Raḥmān, al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īdāh, Dār al-Rashīd for publications, 1<sup>st</sup> ed., 1982, vol.2 pp 800.
- 83- al-Baṭaloyūsī, Muḥammad ibn Abdillāh ibn al-Sayyid, Rasā'il fī al-Lughah, Markaz al-Malik Fayṣal, 1<sup>st</sup> ed., 2007, pp 293.
- 84- Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Umar, al-Mufaṣṣal fī Ṣan'at al-I'rāb, Maktabat al-Hilāl, (1<sup>st</sup> ed.), 1993, pp 52.
- 85- Ibn Burhān, 'Abd al-Wāhid ibn 'Alī, Sharḥ al-Luma', al-Silsilah al-Ṭurāthīyah, 1<sup>st</sup> ed., 1984, vol.1 pp 94.
- 86- Ibn 'Allān, Muḥammad, al-Futūḥāt al-Rabbānīyah, Jam'iyat al-Nashr wa-al-Ta'lif al-Azharīyah, vol.2 pp 324.
- 87- al-Zarkashī, Muḥammad ibn 'Abdillāh, al-Burhān fī 'Ulūm al-Qur'ān, 'Isā al-Bābī al-Ḥalabī, 1<sup>st</sup> ed., 1957, vol.3 pp 116.
- 88- Ibn al-Ṣā'igh, Muḥammad ibn 'Abd al-Raḥmān, al-Mirqāt li-I'rāb lā ilāha illā Allāh, Journal of Linguistic Studies, vol.2, Iss. 2, 2000, pp 44-72.
- 89- al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-'Arab Maktabat al-Khānjī, 1<sup>st</sup> ed., 1998, vol.3 pp 1209.
- 90- Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn 'Alī, Amālī Ibn al-Shajarī, Maktabat al-Khānjī, 1<sup>st</sup> ed., 1991, vol.1 pp 432.
- 91- Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abdillāh, Sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id, Hajar for publication and distribution, 1<sup>st</sup> ed., 1990, vol.1 pp 377.
- 48- Al-Anbārī, 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad, Asrār al-'Arabīyah, Dār al-Arqam, 1<sup>st</sup> ed., 1999, pp 129.
- 49- al-Andalusī, Abū Ḥayyān, al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tas'hīl, Dār Kunūz Ishbīliyah, 1<sup>st</sup> ed., 1997-2013, 1<sup>st</sup> ed., 1997-2013, vol.6 pp 5.
- 50- al-Anbārī, 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad, al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf, al-Maktabah al-'Asrīyah, 1<sup>st</sup> ed., 2003, vol.2 pp 676.
- 51- Nāzir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf, Tamhīd al-Qawā'id be-Sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id, Dār al-Salām lil-Ṭibā'ah, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.3 pp 1458.
- 52- al-Azharī, Khālid ibn 'Abdillāh, al-Taṣrīḥ bmdmwn al-Tawḍīḥ, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2000, vol.1 pp 358.
- 53- al-Suhaylī, 'Abd al-Raḥmān ibn 'Abdillāh, Natā'ij al-Fikr fī al-Naḥw, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 1992, pp 262.
- 54- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol. pp 35 – 414.
- 55- al-Mubbarid, Muḥammad ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, 'Ālam al-Kutub, vol.4 pp 336 – 340.
- 56- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sirrī, al-Uṣūl fī al-Naḥw, Mu'assasat al-Risālah, vol.1 pp 97.
- 57- Ibn Mālik, Muḥammad ibn Allāh, sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, Jāmi'at Umm al-Qurā, 1<sup>st</sup> ed., 1982, vol.1 pp 306.
- 58- Ibn Kharūf, 'Alī ibn Muḥammad, Sharḥ Jumal al-Zajjājī, a PhD dissertation, Umm al-Qura university, 1999, vol.1 pp 376-377.
- 59- al-Sīrāfi, al-Ḥasan ibn Allāh, sharḥ Kitāb Sībawayh, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2008, 1<sup>st</sup> ed., pp 271-272.
- 60- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, al-Īdāh al-'Aḍuḍī, Riyadh university, 1<sup>st</sup> ed., 1969, pp 171.
- 61- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, al-Ta'līqah 'alā Kitāb Sībawayh, 1<sup>st</sup> ed., 1990, vol.1 pp 61.
- 62- al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib, Imam Muhammad bin Saud university, 1<sup>st</sup> ed., 1993, vol.1 pp 584.
- 63- al-Farrā, 'Yaḥyā ibn Ziyād, Ma'ānī al-Qur'ān, Dār al-Miṣriyah, 1<sup>st</sup> ed., vol.3 pp 243.
- 64- Ibn 'Uṣfūr, 'Alī ibn Mu'min, Sharḥ Jumal al-Zajjājī, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 1998, vol.1 pp 308-314.
- 65- Ibn Mālik, Muḥammad ibn Abdillāh, Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah, Umm al-Qura university, 1<sup>st</sup> ed., 1982, vol.2 pp 683.
- 66- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol.3 pp 286.
- 67- al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sirrī, Ma'ānī al-Qur'ān wa-I'rābuh, 'Ālam al-Kutub, 1<sup>st</sup> ed., 1988m, vol2 pp 53.
- 68- Al-'Askarī, Abū Hilāl al-Ḥasan ibn Abdillāh, al-Furūq al-Lughawīyah, Mu'assasat al-Nashr al-Islāmī, 1<sup>st</sup> ed., 1992, pp 298.
- 69- Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn 'Alī, Amālī Ibn al-Shajarī, Maktabat al-Khānjī, 1<sup>st</sup> ed., 1991, vol.1 pp 343.

- 115- Ibn 'Aqīl, 'Abdullāh ibn 'Abd al-Raḥmān, al-Musā'id 'alā Tashīl al-Fawā'id, Dār al-Madani-Dār al-Fikr, 1<sup>st</sup> ed., 1985, vol.3 pp 399.
- 116- Nāzir al-Jaish, Muḥammad ibn Yūsuf, Tamhīd al-Qawā'id be-Sharḥ Tashīl al-Fawā'id, Dār al-Salām for printing, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.9 pp 4762.
- 117- al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā, al-Maqāsid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Umm al-Qura University, 1<sup>st</sup> ed., 2007, vol. 7 pp 191.
- 118- Ibn Hāni, Muḥammad ibn 'Alī, Īdāh al-Masālik fī Sharḥ Tashīl Ibn Mālik, PhD thesis, Imam Muhammad bin Saud University, 2019, pp 1215.
- 119- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol.3 pp 478 – 480.
- 120- al-Sīrāfi, al-Ḥasan ibn 'Abdillāh, Sharḥ Kitāb Sībawayh, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.4 pp219.
- 121- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, al-Ta'liqah 'alā Kitāb Sībawayh, 1<sup>st</sup> ed., 1990, vol.3 pp 341.
- 122- Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī, Sharḥ al-Mufaṣṣal, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2001, vol.1 pp 111.
- 123- Ibn al-Fakhkhār, Muḥammad ibn 'Alī, Sharḥ Jumal al-Zajjājī, a PhD dissertation, Umm al-Qura university, 1990, pp 1132.
- 124- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol.3 pp 339.
- 125- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sirrī, al-Uṣūl fī al-Naḥw, Mu'assasat al-Risālah, vol.3 pp 72.
- 126- Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ 'Uthmān, al-Luma' fī al-'Arabīyah, Dār al-Kutub al-Thaqāfiyah, pp 208.
- 127- al-'Ukbarī, Abū al-Baqā', al-Lubāb fī 'Ilal al-Binā' wa-al-I'rāb, 1<sup>st</sup> ed., Dār al-Fikr, 1995, vol.2 pp 153-154.
- 128- Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī, Sharḥ al-Mufaṣṣal, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2001, vol.3 pp 445.
- 129- Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abdillāh, Tashīl al-Fawā'id wa-Takmil al-Maqāsid, Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1967, pp 263.
- 130- al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, Sharḥ al-Raḍī 'alā Shāfiyah Ibn al-Ḥājib, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1975, vol.2 pp 25-27.
- 131- al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-'Arab, Maktabat al-Khānjī, 1<sup>st</sup> ed., 1998, vol.2 pp 612.
- 132- al-Sīrāfi, al-Ḥasan ibn 'Abdillāh, Sharḥ Kitāb Sībawayh, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.4 pp 98.
- 133- al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā, al-Maqāsid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Umm al-Qura university, 1<sup>st</sup> ed., 2007, vol.7 pp 505.
- 134- Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusain, Tawjīh al-Luma', Dār al-Salām for printing, 2<sup>nd</sup> ed., 2007, pp 543.
- 135- Nāzir al-Jaish, Muḥammad ibn Yūsuf, Tamhīd al-Qawā'id be-Sharḥ Tashīl al-Fawā'id, Dār al-Salām for printing, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.9 pp 4703.
- 92- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, al-Takmilah, Riyadh university, 1<sup>st</sup> ed., 1981, pp 120.
- 93- Ibn Hāni, Muḥammad ibn 'Alī, Īdāh al-Masālik fī Sharḥ Tashīl Ibn Mālik, PhD dissertation, Imam Muhammad bin Saud University, 2019, pp 661.
- 94- Ibn Hishām, 'Abdullāh ibn Yūsuf, Awdāh al-Masālik ilā Alfīyat Ibn Mālik, Dār al-Fikr, vol.4 pp 269.
- 95- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol.4 pp 236-237.
- 96- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol.3 pp 395.
- 97- Ibn al-Anbārī, Muḥammad ibn al-Qāsim, al-Mudhakkār wa-al-Mu'annath, Heritage Revival Committee, 1981, vol.1 pp 198-199.
- 98- al-Qaisī, Makkī ibn Abī Ṭālib, al-Hidāyah ilā Bulūgh al-Nihāyah, University of Sharjah, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.5 pp 3436-3437.
- 99- al-Lakhmī, Ibn Hishām, Sharḥ al-Faṣīḥ, 1<sup>st</sup> ed., 1988, pp 204.
- 100- Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn 'Alī, Amālī Ibn al-Shajarī, Maktabat al-Khānjī, 1<sup>st</sup> ed., 1991, vol.3 pp 26.
- 101- Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad, al-Badī' fī 'Ilm al-'Arabīyah, Umm al-Qura university, 1<sup>st</sup> ed., 2000, vol.2 pp 50.
- 102- Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī, Sharḥ al-Mufaṣṣal, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2001, vol.3 pp 365.
- 103- al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā, al-Maqāsid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Umm al-Qura university, 1<sup>st</sup> ed., 2007, vol.6 pp 395.
- 104- al-Andalusī, Abū Ḥayyān, al-Tadhyīl wa-al-Takmil fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl, Dār al-Qalam, 1<sup>st</sup> ed., 1997-2013, vol.3 pp 113.
- 105- Ibn Hāni, Muḥammad ibn 'Alī, Īdāh al-Masālik fī Sharḥ Tashīl Ibn Mālik, PhD thesis, Imam Muhammad bin Saud University, 2019, pp 886.
- 106- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, al-Kitāb, Maktabat al-Khānjī, 3<sup>rd</sup> ed., 1988, vol.3 pp 611-637.
- 107- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sirrī, al-Uṣūl fī al-Naḥw, Mu'assasat al-Risālah, 3<sup>rd</sup> ed., pp 3-246.
- 108- al-Sīrāfi, al-Ḥasan ibn 'Abdillāh, Sharḥ Kitāb Sībawayh, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2008, vol.4 pp 380-381.
- 109- Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī, Sharḥ al-Mufaṣṣal, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2001, vol.3 pp 287-288.
- 110- Ibn 'Uṣfūr, 'Alī ibn Mu'min, Sharḥ Jumal al-Zajjājī, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 1998, vol.2 pp 127-130.
- 111- al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib, Imam Muḥammad ibn Saud University, 1<sup>st</sup> ed., 1993, vol.2 pp 139.
- 112- Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abdillāh, Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah, Umm al-Qura University, 1<sup>st</sup> ed., 1982, vol.4 pp 1815.
- 113- Ibn al-Nāzim, Muḥammad ibn Muḥammad, Sharḥ Ibn al-Nāzim 'alā Alfīyat Ibn Mālik, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1<sup>st</sup> ed., 2000, vol.1 pp 548.
- 114- al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-'Arab, Maktabat al-Khānjī, 1<sup>st</sup> ed., 1998, vol.1 pp 409.



جدول توضيحي رقم (1) المسائل التي وردت في بحث د. عبدالله السديس والمسائل التي وردت في هذا البحث

المسائل التي انفراد بها بحث د.السديس	المسائل التي انفراد بها هذا البحث	المسائل التي تقاطع فيها البحثان	مصادر آراء ابن عبيدة في بحث د. السديس	مصادر آراء ابن عبيدة في هذا البحث
أولاً: المسائل النحوية: 1-عامل النصب في قوهم: مررت بزويد وعمراً. 2-الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي. 3-العامل في الحالين في قوهم: هذا بسراً أطيّب منه طراً. 4-مجيء الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ. 5-الاسم السابق في الاشتغال بين المشاكلة في الرفع وطلب الهمزة في الأمر والنهي. 6-بناء اسم المفعول من كان الناقصة. 7-تقسيم حروف النداء بحسب قرب المنادى وبعده. 8-تكرير المنادى المفرد في حال الإضافة. 9-ترخيم ما سمي به من جمع معتل اللام. 10-البدل على اللفظ من قوهم: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به. 11-البدل على اللفظ من اسم لا النافية للجنس. 12-نعت تابع المنادى في نحو: يا زيد زيد الطويل. 13-دلالة كان الناقصة. ثانياً المسائل الصرفية: 1-النسب إلى ما كان على فُعُولَة أو فُعُولَة. 2-الوقف بالروم على الاسم غير المنون وعلى المفتوح. 3-إدغام التاءين في أول الفعل.	أولاً: المسائل النحوية: 1- ذكر العامل في الظرف الواقع حالاً. 2- ضابط أفعال الشك واليقين (ظنّ وأخواتها). 3- الظرف المختص، لا يُنصب على الظرفية. 4- الفرق بين (عند) و(لدى) ولدى). 5- خبر (لا) النافية في (لا حول ولا قوة إلا بالله). 6- عمل (لا) النافية للجنس في المعرفة. ثانياً: المسائل الصرفية: 1- علة مجيء تاء التأنيث في (شيخة). 2- جمع (فَعُول) المؤنث بعلامة أو بغير علامة على (فَعَال). 3- تصغير علم الجنس. 4- النسب إلى ما كان على (فُعُولَة) و(فُعَيْلَة). 5- الوقف بالروم على الاسم المنصوب وعلى الاسم المفتوح. 6- إمالة الألف إذا وليتها الياء في نحو: عاتين. 7- إدغام التاءين في أول المصدر من (تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ).	1-النسب إلى ما كان على فُعُولَة أو فُعُولَة. 2-الوقف بالروم على الاسم غير المنون وعلى المفتوح. 3-إدغام التاءين في أول أول المصدر من (تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ).	1-شرح الجمل لابن الفخار (754 هـ). 2-التقييد على الجمل لابن لب (ت 782 هـ). 3-المقاصد الشافية للشاطبي (ت 790 هـ). 4-شرح ألفية ابن معطٍ للرعيبي (ت779هـ). 4-عنوان الإفادة للراعي الغرناطي (ت853هـ).	1-إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك لابن هانئ السبتي (ت 733هـ). 2-شرح الجمل لابن الفخار (ت 754هـ). 3-شرح ألفية ابن معطٍ للرعيبي (ت779هـ). 4-عنوان الإفادة للراعي الغرناطي (ت853هـ).